



PROVISIONAL
A/35/PV.65
18 November 1980
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
نائب الرئيس : السيد اورتيز سانز (بوليفيا)
(نائب الرئيس)

— الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : مشروع قرار [١١٦]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
مع الحرص على ادخالها على room A-3550, Alcoa Building, 366 United Nations Plaza
نسخة واحدة من المحضر .

80-62385/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٥البند ١١٦ من جدول الأعمالالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : مشروع قرار (A/35/L.12)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أحيي الأعضاء علماً بأن هناك دولة عضواً قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/35/L.12 وهي شيلي . وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن أقترح أن يتم اقفال قائمة المتحدثين في هذه المناقشة في الساعة ١٢ ظهراً الثلاثاء الموافق ١٨ من تشرين الثاني / نوفمبر .
وقد تقرر ذلك .

السيد شاهي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : اننا نجتمع اليوم نظراً لقلقنا العميق بشأن هدفين أساسيين من الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة ، وهما الحفاظ على السلم والأمن الدولي ، والحفاظ على حق الشعوب في تحديد أنظمتها السياسية والاقتصادية ، وذلك بعيداً عن أي تدخل أجنبي . واليوم ، في أفغانستان ، فإن هذين الهدفين من أهداف الأمم المتحدة محل تهديد .

ان الأمم المتحدة قد عرض عليها الوضع المتعلق بأفغانستان قبل سنة أو أكثر ، وان رد المجتمع الدولي على هذا التهديد يمكن أن تكون له أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل النظام العالمي . وفي الوقت الذي نناقش فيه هذا الموضوع ، فإني أريد أن أطلب من المندوبين هنا أن يتذكروا دائماً أن أزمة أفغانستان ليست لها آثار فقط بالنسبة لهذا البلد والبلدان المجاورة ولكنها تهدد أسس هذه المنظمة ، وبالتالي فإن نتائج مناقشاتنا ستكون ذات أهمية قصوى ليس بالنسبة لشعب أفغانستان والبلدان المجاورة له ، ولكن بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان الصغيرة التي تمثل الغالبية العظمى في هذه المنظمة العالمية .

لقد مضت أكثر من عشرة أشهر منذ عقدت الجمعية دورة استثنائية طارئة وذلك للنظر في الوضع المترتب عن التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان . وبهذه المناسبة ، فإن دولة

عضوا في الأمم المتحدة أصدرت حكمها بكل وضوح وحسم ضد انتهاك استقلال افغانستان غير المنحازة وعلالت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأجنبية من هذا البلد حتى يتسنى لشعبه أن يختار شكل الحكم الذي يريده ونظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل أجنبي أو ضغط من أي مكان .

ان هذا النداء الواضح الذي يمثل ارادة أغلبية شعوب العالم ، لم يستجب اليه حتى الآن بل على العكس من ذلك ، فان الوضع في أفغانستان قد ازداد تدهورا . وخلال الأشهر الأخيرة الماضية ، فقد شهدنا تكثيفا مزعجا لهذا النزاع في ذلك البلد . ان شعب افغانستان قد صعد مقاومة ضد القوات الأجنبية وضد النظام الذي فرض عليه . ان عدد القوات الأجنبية السوفياتية في افغانستان قد ارتفع الى حد كبير ، كما اتخذت اجراءات قمع ضد سكان افغانستان ، ومازالت تتخذ باستمرار كما ان عشرات الألوف من اللاجئين يضطرون للبحث عن مأوى في باكستان شهريا . هذا بالإضافة الى أن الجماهير الأفغانية تعارض معارضة كبيرة ، وذلك بناء على تقاليدهما المتعلقة بالتمسك بالحرية والاستقلال . ان هذه المقاومة الأهلية التي لا تعتمد على الخارج لا تقتصر على مكان معين من افغانستان ، ولكنها تشمل البلد بأسره . ان هذا الشعب الأفغاني البطل الذي لا يقهر والذي لديه أسلحة بدائية ، يقاتل ضد آلة الحرب التي تمتلكها هذه الدولة العسكرية العظمى وذلك من أجل الدفاع عن حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ورغم أن مدنه وقراه قد مررتهم القنابل وهدمت بيوته وخربت حقوله فان نضاله البطولي مازال مستمرا .

ان المأساة التي يتعرض لها شعب افغانستان ، كانت موضع قلق عميق بالنسبة الى المجتمع الدولي بأسره . ان التدخل العسكري ، قد عكس عملية الانفراج ، كما عكس الاتجاه نحو تخفيف حدة التوتر الدولي ، وقضى على آفاق نزع السلاح ، ولقد فتح فصلا جديدا في تاريخ التنافس بين الدولتين العظميين نحو ممارسة النفوذ والهيمنة . ان مناخ الثقة المتبادلة بين الدولتين العظميين الذي كان يعتمد من زمن بعيد على مبدأ التعايش السلمي والانفراج كما ورد في اتفاقيات هلسنكي ومفاوضات الحد من الأسلحة التقليدية ، قد نال منه التدخل المسلح في افغانستان .

ان تحقيق منطقة سلام في المحيط الهندي كان محلا للتهديد . وهناك حقيقتان أساسيتان تقعان في قلب المأساة الأفغانية : أولاها ، محاولة تم القيام

بها لحسم نتيجة الخلافات السياسية الداخلية بين الشعب في افغانستان وذلك عن طريق الوجود العسكري الأجنبي الكبير. وثانيتهما ، انه لم تبذل جهود للتوصل الى حل سياسي سلمي حتى عندما اتضح بالنسبة لشعب افغانستان انه لم يكن يريد أن يفرض عليه نظام عن طريق الاحتلال الأجنبي العسكري .

ومن الطبيعي ان هذا القلق الدولي أمام التدخل المسلح في افغانستان ، قد تم الشعور به من قبل الدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي التي ترتبط بأفغانستان بروابط دائمة وهي روابط العقيدة المشتركة والثقافة والتاريخ . ان الدول الاسلامية تشاء لرد الدول الأخرى غير المنحازة تخوفها الذي يقول بأن هذا التدخل اذا سمح له بأن يستقر وأن يثبت في افغانستان ، فانه سيمثل سابقة من أخطر السوابق فيما يتعلق بالتدخل من قبل الدول العظمى ضد جيرانها الصغيرة غير المنحازة . وعلاوة على ذلك ، فان الدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي ما كان باستطاعتها إلا أن تشعر بواجب خاص ازاء ايجاد حل سلمي ومشرف لأزمة افغانستان حتى يتسنى وضع حد لآلام شعب ذلك البلد . ومن ثم فان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية عندما عقد دورة استثنائية في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ومرة أخرى خلال الدورة العادية الحادية عشرة في أيار/مايو ١٩٨٠ في اسلام آباد ، قد نظرت في الوسائل التي تمكّن من تسوية هذه الأزمة .

ان إطار المبادئ الذي تفرق المؤتمر الاسلامي في نطقه الى مشكلة افغانستان ، هو ذلك الإطار الذي ورد في قرار الأمم المتحدة أي الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية من افغانستان ، واحترام سيادة وسلامة ووحدة التراب الوطني والاستقلال السياسي ووضع افغانستان كبلد غير منحاز ، واحترام الحق الوطني غير القابل للتصرف لشعب افغانستان ، في تحديد نوع الحكم والنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لبلده وذلك دون أي تدخل خارجي ، وخلق الظروف الضرورية بالنسبة الى عودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم بكل طواعية .

وحتى يتم ايجاد حل سياسي مشرف ، وطبقا للمبادئ السابق ذكرها فان المؤتمر الاسلامي قد أنشأ لجنة دائمة من وزيرى خارجية ايران وباكستان والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي . وانه لما يستحق التسجيل ، انه منذ انشاء هذه اللجنة الدائمة في أيار/مايو ١٩٨٠ فانها

قد بذلت دائما جهودا من أجل اجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية وذلك لتحديد أساس مشترك من أجل حل سياسي عادل ومشرف لأزمة افغانستان . ولربما لهذا الهدف ، فان أعضاء هذه اللجنة الدائمة ، قد اتخذوا عددا من المبادرات سواء بصفة جماعية أو بصفة فردية . كما أن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، قد أجرى مشاورات عديدة وشخصية ، كما قمت شخصيا بزيارة العديد من العواصم .

ان هذه اللجنة الدائمة ، كانت تأمل في أن تلتقي على انفراد بقيادة الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان وقادة حركة المقاومة الأفغانية في ٢٠ و ٢١ حزيران /يونيه ١٩٨٠ في " مون بلرن " في سويسرا . ولأسفنا البالغ ، فان سلطات كابول لم تقدم ردا ايجابيا على هذه المبادرة .

ومع ذلك ، فان هذه اللجنة قد تشجعت بالرد المقدم من قبل قادة المقاومة الأفغانيين . وهم بتجديد عزمهم على مواصلة الكفاح الوطني ، فقد الزموا أنفسهم بالتعاون مع اللجنة الدائمة في سبيل ايجاد حل على أساس المبادئ الأربعة التي سبق أن نكرتها . وفي بيانهم ، فان قادة المجاهدين قد أكدوا التزامهم من أجل اتباع سياسة ايجابية وغير منحازة ، وعدم الاشتراك في التنافس بين مختلف المعسكرات ، والصدقة بين جميع الدول وخاصة تلك الدول المجاورة لأفغانستان .

ان المؤتمر الاسلامي كان يعي بصفة خاصة حقيقة أن السلم والهدوء لن يستتباً في افغانستان الا اذا شارك المجاهدون الأفغان في عملية استتباب السلم .

ان باكستان تقع عليها بصورة مباشرة ، مهمة حيوية في الوصول الى حل سلمي للصراع في افغانستان ، مما ألقى على عاتقنا مسؤولية الاهتمام بـ ١٢ مليون لاجئ أفغاني . ان التدفق المستمر للاجئين ، قد زاد من العبء الملقى على كاهل باكستان ، وهذا بالذات لا يتجزأ من واجبهما الاسلامي والانساني .

ولقد كان دائما من بين أهداف حكومة باكستان ، أن تقيم علاقات ذات فائدة مشتركة وعلاقات ودية مع جارتها افغانستان ، وبالتالي فان باكستان قد احترمت دائما سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وتبعاً لما حدث في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، فان باكستان قد اعترفت بحكومة المرحوم نور محمد تراقي ، ثم فيما بعد بحكومة المرحوم حفيظ الله أمين . وقد بذلنا دائما جميع جهودنا للشروع في حوار مع هؤلاء القادة ، وذلك لتسوية الخلافات المعلقة التي يمكن أن تكون موجودة بين بلدينا .

ولا شك أنكم تتذكرون ، أنه كان عليّ أن أزور افغانستان لاجراء مناقشات مع وزير خارجيتها الدكتور شاه والي في الاسبوع الأخير من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، عندما تغير الوضع بشكل جذري بالتدخل العسكري السوفياتي .

ان عدم اعتراف باكستان بالنظام الحالي في كابول ، يرجع الى مبدأ المعارضة للتدخل العسكري ، بغض النظر عن مكان وقوعه . ونفس هذا الموقف المبدئي ، يحول دون اعتراف باكستان بنظام هينغ سامرين في كموتشيا . ان باكستان لن تتردد في الاعتراف بأن حكومة تتولى مقاليد الحكم في كابول ، وذلك بعد الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من افغانستان .

ان حكومة باكستان ، قد قامت بكل ما يمكنها من أجل العمل على ايجاد تسوية سلمية لأزمة افغانستان . وانطلاقاً من حقيقة أكدها بالا جماع المراقبون الخارجيون المحايدون بأن المقاومة الافغانية هي ظاهرة محلية وطنية كاملة ، فان حكومة باكستان من طرف واحد قد عرضت التفتيش الدولي الكامل على معسكرات اللاجئين الأفغان في أراضيها . ولا يمكن أن يكون هناك رفض ودخول أقوى من ذلك للدعاية التي قيلت بأن هذه المعسكرات قد استخدمت لتدريب الثوار . وبالإضافة الى ذلك ، فان باكستان قد أعلنت أنها سترحب بوجود مراقبين دوليين من الدول الاسلامية وغير المنحازة على الجانب الأفغاني من الحدود ، لمراقبة أية تحركات عبر الحدود . ان باكستان قد عرضت تقديم الضمانات الملائمة لأفغانستان بعدم التدخل على أساس المعاملة بالمثل .

ولا يمكننا الا أن نعبر عن خيبة أملنا في أن جهود المؤتمر الاسلامي من أجل العمل على تسوية سلمية لأزمة افغانستان ، قد أحبطها رفض الاتحاد السوفياتي ونظام كابول للتعاون مع اللجنة الدائمة . ورغم هذه الاستجابة السلبية ، فان المؤتمر الاسلامي قد استمر في استكشاف جميع الطرق الممكنة من أجل ايجاد تسوية سلمية للموقف المتدهور في افغانستان . وفي الدورة الاستثنائية الأخيرة التي عقدت في الأمم المتحدة في ٤ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، فان وزراء خارجية الدول الاسلامية قد قرروا مد تفويض اللجنة الدائمة وتوسيع عضويتها بإضافة وزيرى خارجية غينيا وتونس اليها .

ان موضوع افغانستان ليس مشكلة ثنائية بين افغانستان وجيرانها . انه يتعلق بالمبادئ الأساسية بعدم استخدام القوة ، وعدم التدخل ، وعدم التعرض ، وجميعها قد انتهكت في حالة دولة افغانستان غير المنحازة والاسلامية .

ان صراعا سياسيا داخليا يتعرضون مفر لتغيير نوعي عند ما تدخل دولة خارجية عسكريا وتعطي نفسها الحق في فرض نظام اقتصادى وسياسي تختاره هي لأمة اخرى .

ومن نذر السوء على النظام العالمي ، الادعاء بأن التدخل العسكرى مبرر في ممارسة حقوق الدفاع عن النفس الفردى والجماعى ضد تهديد وهمي . ولا يمكن لفرض بلد صغير غير منحاز مشـل افغانستان ، أن يرشد على أساس اعتبارات أو مبادئ استراتيجية جغرافية . وعلاوة على ذلك ، فانه يجب أن نعترف بأنه رغم وجود قوة عسكرية ضخمة ، فان مقاومة الشعب الأفغاني لم تستمر فحسب وانما وصلت الى أبعاد جديدة .

وانه لشرف خاص لي أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 الذي اشتركت في تقديمه . و دولة اسلامية وغير منحازة . وفي البداية ، دعوني أوضح تماما أن هذا المشروع لا يحاول أن يدين أو أن يوجه لوما ، وليس موجها ضد أية دولة عضو . ويتقدم مشروع هذا القرار ، فان مقدميه تدفعهم فقط الرغبة المخلصة للبحث عن تسوية سلمية لأزمة لها آثار خطيرة على السلم والأمن الدولي ، وبصفة خاصة على استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ان مشروع القرار قد أعدّه مقدموه ، واضعين نصب أعينهم المبادرات والجهود التي تمت منذ بداية الأزمة في كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي . وهذا المشروع يأخذ في اعتباره القرار الذي اتخذته هذه الجمعية في كانون الثاني / يناير ، وقرارات المؤتمر الاسلامي ، والمقترحات الاخرى المختلفة بما في ذلك اقتراحات ١٤ ايار / مايو الصادرة من سلطات كابول . وهذا المشروع يحاول أن ينسّق بين المظاهر الموضوعية لجميع تلك الاقتراحات التي يراها مقدمو المشروع متلائمة ومتكاملة ويمكن أن تمثل أساسا لتسوية سلمية توفق بين الحقوق الوطنية لشعب افغانستان واهتمامات الأمن الشرعية لجيرانه .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 ، يجب أن يقيّم في إطار مظهرين أساسيين . أولا ، أنه يعرف عناصر تسوية سلمية سياسية للموقف في افغانستان ، وثانيا ، انه يضع اسلوبا للبحث عن مثل تلك التسوية السياسية من خلال مفاوضات واطبقا لأحكامه .

ان عناصر التسوية السياسية الواردة في ذلك النص ، لها طبيعة لا تقبل الاستثناء لأنها مشتركة بين جميع المناهج التي تتناول المشكلة ، هي : أولا ، الحفاظ على سيادة ووحدة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي وطبيعة عدم الانحياز لافغانستان . ثانيا ، حق شعب افغانستان في تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، متحررا من الضغوط الخارجية أو محاولة الانقلاب أو القسر أو أية قيود من أي نوع . ثالثا ، الانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية من افغانستان . رابعا ، ايجاد الظروف الضرورية التي تسمح للاجئين الافغان بالعودة طوعا الى ديارهم بشرف وفي أمن .

ان لب التسوية السياسية ، يتمثل في الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من اراضي افغانستان . وبالطبع ، فان المفهوم ضمنا هنا هو أننا ندالب بانسحاب كامل للقوات السوفياتية ، وأن الاتحاد السوفياتي نفسه ملتزم بمبدأ الانسحاب رغم أنه يضع له بعض الشروط . وينفس الطريقة ، فان المبادئ الاخرى التي وردت في مشروع القرار ، قد قبلت عالميا رغم أن بعضها يمكن أن يكون موضع تأويل مختلف من قبل الاطراف المعنية . وفي هذه المرحلة ، فان الامر الهام هو أن نتفق على المبادئ وأن نحتفل بذهن متفتح من أجل التفاوض بشأن التأويلات والمواقف المختلفة في المشاورات اللاحقة التي ورد النص عليها في مشروع القرار .

ويهدف ضمان السلم والاستقرار في المنطقة ، فان مشروع القرار يضع ضمانات متبادلة بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الاستقلال السياسي والسيادة ووحدة وسلامة الاراضي وأمن الدول المجاورة وهي ايران وباكستان وافغانستان على أساس عدم التدخل الكامل في الشؤون الداخلية لكل منها والاحترام الكامل للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة . ان هذا الحكم يجب أن يستجيب لاحد المكونات الرئيسية لاقتراحات ١٤ أيار/مايو التي تطالب بضمانات متبادلة للأمن وعدم التدخل . وفي هذا الصدد ، قد تذكرون أن باكستان قد أعلنت بالفعل عن استعدادها لتقديم مثل هذه الضمانات .

ان مشروع القرار يقترح وسيلة مرنة ورشيحة لتحقيق تسوية سياسية لمشكلة افغانستان . ومنذ بداية الازمة ، فقد تم تقديم عدة اقتراحات من قبل بعض الدول الاعضاء بهدف وضع حد للموقف المأسوي في افغانستان . ولقد كانت هناك اقتراحات باعلان تحييد افغانستان على قرار

معاهدة دولة النمسا أو عن طريق ترتيبات دولية أخرى ملائمة . ولقد تم أيضا تقديم اقتراحات بعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة أو غير ذلك ، أو تشكيل لجنة دائمة تابعة للجمعية العامة من أجل تيسير الحوار السياسي . ان الاقتراحات المحددة الواردة في الفقرة (٦) من مشروع القرار ، انما هي نتيجة للمشاورات المكثفة والدراسة العميقة لجميع هذه الاقتراحات التي قدمت من مختلف المصادر .

ان مقدمي مشروع القرار قد توصلوا الى استنتاج يقضي بأن البحث عن تسوية سياسية لمشكلة أفغانستان يمكن أن يتم من خلال ممثل خاص يعينه الامين العام للامم المتحدة ، وهذا المنهج يوفر المرونة القصوى للامين العام لتجديد جهوده من أجل السلم في المنطقة . وباسم مقدمي المشروع ، فانني أود أن أعبر عن ألمي في أنه بعد اقرار هذا المشروع ، فان الامين العام سيقوم فوراً بتعيين ممثل خاص يتولى بالمهمة المكلف بها الممثل الخاص في مشروع القرار . ومن الضروري أيضا أن تعمل أمانة الامم المتحدة بسرعة لتحديد الآثار المالية للاقتراح وأن تقدم تقريراً عاجلاً الى الجمعية العامة في هذا الشأن .

وأود أن أستعري انتباه الجمعية العامة خاصة ، الى المدى الخطير لمشكلة اللاجئين . ان عدد اللاجئين الأفغان في باكستان ، كما قلت من قبل ، يزيد عن ١٢ مليون نسمة . وهناك أيضا تقارير بأن هناك حوالي نصف مليون أفغاني قد لجأوا الى ايران ، وهذا عدد ضخم إذ أنه يمثل حوالي ١٠ في المائة من سكان أفغانستان بالكامل ، ومعظم اللاجئين فقراء ويواجهون حياة من الحرمان في المنفى . ونحن ملتزمون بتقديم الاحتياجات الأساسية للحياة لهم رغم الظروف الخطيرة على مواردنا المحدودة . ومع ذلك ، فان العبء قد أصبح لا يطاق بالنسبة لباكستان بسبب التدفق المتزايد لهؤلاء اللاجئين في داخل باكستان . وفي هذا الصدد ، فاننا ممتنون للمعونة التي حصلنا عليها من البلدان الصديقة ومن مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومن برنامج الغذاء العالمي ومختلف الوكالات المتخصصة والمنظمات الانسانية . ومع ذلك فان هذه المشكلة قد وصلت الى مدى وخطورة ، يتطلبان اهتماما أكبر وتضافرا أكثر من قبل المجتمع الدولي . وعلى ذلك ، فان باكستان تود أن تقترح عقد مؤتمر دولي لاعلان التبرعات حتى يتم تقديم المساعدة الانسانية الاضافية التي نحتاج اليها بسرعة للاجئين الأفغان .

وختاما ، فاني أود أن أكرر بما لا يدع مجالا للشك ، أن حكومة باكستان سوف تستمر في احترام سياسة عدم التدخل الدقيق في شؤون أفغانستان . ان باكستان لا تود شيئا سوى الصداقة وعلاقات حسن الجوار مع شعب أفغانستان الشقيق ، وتأمل في أن الامن والهدوء سوف يعودان الى ذلك البلد الذي يعاني ، حتى يمكن للاجئين الافغان أن يعودوا الى ديارهم في شرف وأمن .

ويتقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 الى هذه الجمعية العامة الموفرة ، فان مقدمي المشروع تدفعهم أساسا الرغبة في ايجاد تسوية سلمية وعادلة ومشرفة لأزمة أفغانستان ، وحتى نضع حدا لبؤس ومعاناة شعب ذلك البلد . ان التوصل الى هذا الهدف ، سوف يعيد ثقة العالم وخاصة الدول الصغيرة ، في ضمانات الأمن والسلم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

السيد دوست (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : أود في مستهل خطابي أن أعرب عن عميق أسفي لأنه رغم المعارضة الشديدة التي تقوم على أسس صحيحة ، والتي أبدأها وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وفي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ، فان هذا المحفل؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة قد زج بنفسه في مناقشة ما يطلق عليه الحالة في أفغانستان . ان تلك الدوائر التي قامت بتحريض من الدول الامبريالية وقوى الهيمنة ، باثارة هذا النقاش الذي لا مبرر له على الاطلاق وزجت بالجمعية العامة فيه ، تحمل المسؤولية الكاملة أمام الأمم المتحدة وكذلك أمام المجتمع العالمي ككل . ان هذه الدوائر هي التي ستتحمل في نهاية الأمر مسؤولية مضيعة وقت مايزيد على ١٥ وفدا وتحويل اهتمامهم عن مشاكل أخرى ملحة كتميز السلم والأمن الدوليين ، ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، ومكافحة العدوان الاسرائيلي ضد الأمة العربية ، وتسوية مشاكل الشرق الأوسط ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للعرب الفلسطينيين الذين طالبت معاناتهم والذين حرموا من وطنهم من قبل المعتدين الاسرائيليين ، والتغلب على التخلف الاقتصادي لجزء كبير من العالم ، وتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على أساس المبادئ الديمقراطية الحققة للمساواة .

ان وفد أفغانستان قد أوضح ببعض التفصيل لماذا يعتبر ادراج ما يطلق عليه الحالة في أفغانستان في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أمر ليس له مبرر ولا داع ولا أساس له ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية .

ان ما حدث في أفغانستان منذ ثورة الشعب في ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، والذي أطاح بالنظام المستبد لداود ، ودخل بأفغانستان في ثورة ديمقراطية وطنية هو أمر داخلي محض ويقع ضمن الولاية الشرعية لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

ان ثورة نيسان /ابريل كانت نقطة تحول في تاريخ أفغانستان ، وحدثا دوليا كبيرا . وان انتصارها قد أدى الى اقامة جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي وضعت قدميها على طريق بناء مجتمع جديد يقوم على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية ومصالح جميع الشعب الكادح في البلاد .

ينبغي أن نلاحظ أنه قبل انتصار ثورة نيسان / ابريل فان الشعب الأفغاني قد تحمل نصف قرن من أنظمة القمع والظلم والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي الكامنة في ملكية متآكلة . وخلال هذه الفترة الطويلة لم تتخذ أية خطوة فعالة من جانب الحكومات الفاسدة في النظام الملكي المستبد ، الذي كان يقوم على أساس اقطاعي ويرتبط بالذوات الرجعية الداخلية والخارجية ، وبالامبريالية العالمية ، لتحسين مصير الجماهير العاملة في الدولة . ان الفالوية العظمى من الجماهير قد استغلت وحرمت من الحقوق الديمقراطية الأساسية والحريات مما يتنافى مع قواعد وأركان الاساسية .

ان العلاقات الاقطاعية البالية التي سادت في الدولة قد جعلت أفغانستان واحدة من أكثر الدول تخلفا وأقلها نموا في العالم رغم مواردنا الانسانية والطبيعية الكبيرة . ورغم امكانياتها الواسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان نظام الأمير داود كان أكثر قمعا . ان داود قد حرم شعب أفغانستان من حقوقه السياسية تحت ذريعة أن شعب أفغانستان لم يصل بعد الى مرحلة النضج السياسي . ولتنفيذ هذه السياسة القمعية فان نظام داود المستبد قد تخلص من جميع العناصر التقدمية والوطنية في الوظائف الحكومية ووضع بدلا منها عناصر مؤيدة للملكية المتآكلة وأجهزتها وكذلك عناصر رجعية مناهضة للديمقراطية .

ان ثورة نيسان / ابريل التي قام بها الشعب الكادح وجيش أفغانستان البطل تحت زعامة حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان قد أطاح بهذا النظام الفاسد ووضع الدولة على الطريق الديمقراطي ، لاجداث تغييرات ديمقراطية في الهيكل السياسي والاقتصادي وفي الظروف السياسية في البلاد .

ولأول مرة في تاريخ أفغانستان فان القوة قد انتقلت من الطبقة الحاكمة المستغلة المستبدة ، الى الشعب الأفغاني الكادح تحت قيادة حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني . وتمشيا مع الخطوط الأساسية للواجبات الثورية ، فان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية اتخذت خطوات كبرى تهدف الى تحرير الجماهير الكادحة في الدولة من نير العلاقات الاقطاعية الظالمة السائدة في الدولة : ان العبد الخاص بالرهونات غير الانسانية ، والربا ، ونظام الفوائد

التي فرضت على ملايين الفلاحين من قبل الاقطاعيين وكبار الملاك قد تمت ازالتها ، كذلك تم ضمان المساواة في الحقوق ، للرجال والنساء الأفغان ، أمام القانون وفي جميع مناحي الحياة ، ان المرحلة الأولى في برنامج الاصلاح الزراعي ، التي تشكل أحد الأهداف الأساسية للحكومة الثورية قد نفذت بنجاح ويتعاون تام مع الشعب . ونتيجة لذلك فان أكثر من ثلاثة ملايين جريب من الأرض في الدولة كان يمتلكها كبار الملاك والقطاعيين ، وزعت بالمجان على المزارعين المعدمين وصغار الملاك . كذلك فان تدابير ثورية واسعة قد اتخذت للقضاء على الأمية في الدولة التي كانت تشكل رقما مدهلا وصل الى ٩٠ في المائة من السكان .

ورغم البداية الطيبة في عملية الثورة الديمقراطية الوطنية ، فان الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قامت بالتآمر بمساعدة أمين المجرم لاستبعاد الزعماء الثوريين والوطنيين من الحكومة ومن أجل سلب السلطة في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ وقتل نور محمد تراقي أول رئيس للمجلس الثوري لحكومة أفغانستان الديمقراطية .

وأثناء عمليات القتل الجماعي التي كان يقوم بها نظام أمين القمعي ، كان هناك القبض التعسفي ، والسجن والتعذيب ، والمعاملة المهينة والالانسانية للمسجونين السياسيين تحت ذرائع مختلفة وبوسائل مختلفة ، وأصبحت أمرا يوميا مألوفا كما بينت عديد من المنظمات الدولية والصحافة العالمية .

وفي مثل هذه الظروف من الارهاب الاجرامي فان مكاسب ثورة نيسان / ابريل قد تعرضت للخطر كما أن مبادئ ثورة الشعب الافغاني قد تشوهت نظرا لمطامح أمين الفاشستية وللمصالح الامبريالية . ان القوات المسلحة الأفغانية تحت توجيه حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني وتأييد كامل من الشعب هبت في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ضد استبداد أمين وأطاحت بالنظام القمعي الممقوت . ان ثورة نيسان / ابريل الديمقراطية الوطنية قد دخلت مرحلة جديدة ترمي الى حماية مكاسب ثورة نيسان / ابريل وتنفيذ مطامح غالبية الشعب الأفغاني ووضعت بالتالي ، ثورة نيسان / ابريل في اتجاهها الصحيح .

وفي الأيام الأولى من انتصار المرحلة الثانية لثورة نيسان / ابريل ، فان بابر كارمسال الأمين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي لافغانستان ، ورئيس المجلس الثوري ، ورئيس

وزراء جمهورية أفغانستان الديمقراطية أعلن العفو العام ، باسم اللجنة المركزية للحزب ، والمجلس الثورى ، عن جميع المسجونين السياسيين ، بفض النظر عن الطبقة أو اللغمة أو القبيلة أو الجنسية أو الايدولوجية ، أو الاعتبارات السياسية أو التنظيمية .

وهناك تدابير أخرى عاجلة للحكومة الجديدة تتضمن مايلي : الغاء جميع القوانين غير الديمقراطية والالانسانية ، التي تنتمي الى الحكم السابق ، والقبض التعسفي ، والاضطهاد والتفتيش واحترام مبادئ العقيدة الاسلامية المقدسة ، وحرية الضمير ، والاعتقاد ، وحرية الحديث ، وممارسة الشعائر الدينية وحماية الأسرة ، ومراعاة مبدأ الملكية القانونية بما في ذلك الملكية الخاصة ، واعادة الأمن للجميع ، والسلم والنظام الثورى في البلاد ، وايجاد الظروف المواتية لتنفيذ الحقوق الديمقراطية والحرية بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحق تكوين الأحزاب الوطنية التقدمية ، والتنظيمات الجماهيرية والاضراب العام وحق العمل والتعليم ، والمحافظة على سرية المراسلات وحرية التنقل داخل الدولة ، وحق الحماية القانونية للمسكن .

وبعد اتخاذ هذه التدابير العملية لصالح الشعب ، فان الحكومة الثورية انطلاقا من قيسم المرحلة الجديدة لثورة نيسان /ابريل قد أعلنت عن قيام جبهة الوطن القومية العريضة التي تهدف الى تحقيق الوحدة لجميع القوى الوطنية الديمقراطية القومية في الدولة .

ان أحد النجاحات الكبرى للمرحلة الثانية لثورة نيسان /ابريل ، كان اعتماد المجلس الثوري للمبادئ الأساسية لجمهورية افغانستان الديمقراطية . ان هذه المبادئ تشكل الأعمدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنظامنا ، وهيكل دولة جمهورية افغانستان الديمقراطية والحقوق الأساسية وواجبات المواطنين الأفغان .

وعلى عكس ما تروج له الدعاية الامبريالية ، فان حكومة افغانستان تكفل أكثر المناهج احتراماً للاسلام باعتباره ديانة مقدسة لشعبها . ان المادة ٢٩ من المبادئ الأساسية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، تقول ان جمهورية افغانستان الديمقراطية تكفل وتضمن للمواطنين في افغانستان :
" الحرية التامة لممارسة شعائر الاسلام كديانة مقدسة للمسلمين وحرية الشعائر الدينية

الآخري في حالة تواجد من يؤمنون بها وفقا للقانون " .

تساعد الحكومة الأنشطة الوطنية للكهنة والعلماء الدينيين للقيام بواجباتهم والتزاماتهم . لقد اتخذت التدابير أيضا من أجل الارتفاع بمستوى معيشة شعبنا ومن أجل ضمان توفير السلع الضرورية للجماهير الكبيرة من الشعب العامل ، ولسد احتياجات الفلاحين من المعدات الزراعية والبذور والمخصبات الكيماوية . وهناك اهتمام كبير يولى لدعم النتائج الايجابية لاصلاح الأراضي . والنتائج الايجابية لذلك ، هي أن هناك . . . ٢٩٦ أسرة من الفلاحين قد حصلت على أراضي . وفي ١٩٨٠ قامت الدولة بزيادة أسعار شرائها للمحاصيل الزراعية بمقدار الثلث وأمدت الفلاحين بكل ما يحتاجون اليه لممارسة أعمالهم .

وهناك نتائج ملموسة قد تم تحقيقها في عملية تطبيع الموقف في الدولة وتجميع الشعب حول الحزب الديمقراطي والحكومة في افغانستان . ان الشعب الأفغاني مصمم على أن يسير على الطريق السوي اختاره بمحض ارادته ، طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لن يأل جهدا في الدفاع عن مكاسب ثورة نيسان /ابريل ودعمها .

ولدينا كل ما يدعونا الى القول بأن شعب افغانستان قد حقق في هذه الفترة الـسـوجـيـة---زـة نجاحات هامة رحب بها أصدقاؤنا ، واننا لسنا قانعين بذلك . اننا على علم بأن جمهورية افغانستان الديمقراطية تواجه مشاكل معقدة ، أهمها العدوان الامبريالي المهيم المضاد للثورة والقادم من الخارج .

وينبغي أن نؤكد أن انتصار ثورة نيسان /ابريل وموقف افغانستان الحازم والثابت في التمسك بسيادتها وفي احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية وسياستها الخارجية التي تقوم على السلام ، كل ذلك يثير حنقا أعمى في الدوائر الامبريالية والمهيمنة وغيرها من الدوائر الرجعية . ان الحلف غير المقدس لتلك القوى والمواطنين معها ، يعتمز تفويض الهيكل القومي الديمقراطي السياسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفغانستان ، وأن يدفع بشعب افغانستان لكي يتخلى عن الطريق الذي اختاره بمحني ارادته .

ان هذا تقرير موجز لتاريخ ثورة نيسان /ابريل وخلفياتها وأهدافها ومقاصدها . وما من أحد يمكن أن يشكك في الحق السيادة لشعب افغانستان في تغيير نظامه الاجتماعي أو في اختياره نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي دون أي تدخل أو تخريب أو ضغط .

ولكن القوات الامبريالية والمهيمنة متواطئة مع بعض الدوائر الرجعية في المنطقة ، تحسب اول باستماتة أن تمارس جميع أنواع الضغط علينا ، بما في ذلك العدوان المسلح من أجل منع الشعب الأفغاني من ممارسة هذا الحق السيادة الثابت .

ان حكومة افغانستان الثورية قد تم الاعتراف بها من قبل جميع الدول التي لنا معها علاقات دبلوماسية . وما من دولة بما في ذلك الدول المجاورة ، قد شككت في حق الشعب الافغاني في اختيار نظامه الاجتماعي . ولدينا تأكيدات من كبار زعماء الدول المجاورة ، مفادها أن ما حدث في افغانستان يخص افغانستان وحدها ويقع ضمن شؤونها الداخلية * .

والآن ، فان بعض هذه الدول التي اعترفت بصفة قاطعة بحق شعب افغانستان في أن يختار بحرية وأن يقيم نظاما اجتماعيا وفقا لمشيئته ، هي من بين الدول التي اشتركت في التقدم بطلب

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد اورتيز سانز (بوليفيا) .

ادراج ما يسمى "بمسألة افغانستان" في جدول أعمال هذه الدورة . وبمعنى آخر فان هذه الدول بتحريض من الدوائر المهيمنة والامبريالية تحاول باستماتة الآن أن تستخدم الأمم المتحدة كـ أداة للتدخل في شؤوننا الداخلية وممارسة الضغط علينا . ان هذا ليس الا انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة .

اذا ما أرادت هذه الجمعية أن تعمل العدالة وأن تحافظ على المبادئ الواردة في ميثاقها ، فان عليها أن تشجب بكل حزم التدخل المستمر في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان ————— ان الديمقراطية من جانب القوات الامبريالية والمهيمنة وغيرها من الدوائر الرجعية ، بما في ذلك العدوان المسلح من جانب اراغبي بعض الدول المجاورة .

ومنذ بداية ثورة نيسان / ابريل ، فان كل يوم يمر يشهد أعمالا عدوانية من جانب قوات خارجية ، تنظمها وتسليحها وتمولها الولايات المتحدة والمتواطئون في بكين والنظام العسكري في باكستان ————— وبعض النظم الرجعية . والواقع فان هناك حربا غير معلنة تشن ضد افغانستان .

ان الدعاية الامبريالية والمهيمنة من أجل تغطية عدوانها ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية وغيره من أشكال التدخل في شؤوننا الداخلية ، قد حاولت أن تدعي بأن هناك حربا أهلية فـ في افغانستان وأن المناضلين من أجل الحرية في افغانستان يكافحون نظام بابرار كارمل الماركسي وقوات الاحتلال السوفياتية " .

ولكن هذه الادعاءات لا علاقة لها على الاطلاق بحقائق الموقف الافغاني ، ويكفي هنا أن نتوجه بسؤالين لتحطيم هذه الادعاءات الامبريالية .

أولا ، من هم هؤلاء الذين يطلق عليهم بالشوار والمناضلين من أجل الحرية ؟ ومن هم هؤلاء زعماء العصابات الذين يناهضون الثورة ؟ انهم ممثلو الطبقات المستغلة التي تمت الاطاحة بهـ والملاك الاقطاعيون وكبار الملاك والمرابون والمهريون الذين فروا من افغانستان بعد ثورة نيسان / ابريل ولجأوا الى دول مجاورة ، ولا سيما باكستان ، وبعضهم هارب من العدالة وغادر البلاد هربا من محاكمته على جرائمه وما قام به من عمليات قتل .

والسؤال الثاني هو ، هل هذه العصابات تمثل الجماهير الكادحة في افغانستان والعمال الأفغان والفلاحين والمثقفين ؟ ان الاجابة هي بالنفي القاطع ، انهم يمثلون بقايا النظام البالي

- القمعي الطفيلي الاقطاعي ، والذي هطمه الشعب الافغاني وأطاح به وألقى به في قمامة الساتريخ .
 انهم يمثلون أولئك الذين ظلوا على مدى عقود يمتصون دماء الشعب الافغاني ، ويحاولون استعادة
 امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها . ولكن تلك الأيام قد ولّت وأدبرت حينما كانت عناصر متميزة تعيش
 على حساب كدح الجماهير الأفغانية .
- وانا لم يكن هناك تأييد لمن يطلق عليهم " الثوار " من جانب الامبرياليين والمهيمنين وغيرهم
 من القوى الرجعية الأجنبية ، ما كانوا يستطيعون تحريك ساكن ضد حكومة افغانستان الثورية ، ناهيك
 عن شهن حرب ضدها . ان هؤلاء الذين يطلق عليهم " الثوار " ليسوا الا مرتزقة للامبريالية والمهيمنين .

ولكي نلهم للرأى العام العالمي نلطاق العدو ان المسلح من الخارج وأشكال التدخـل الأخرى في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، فاننا نود أن نستري انتباه الممثلين الموقرين اللى " الكتاب الأخضر " الذى نشره أخيرا وزير الشؤون الخارجية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، الذى تضمن أدلة دامغة على هذا العدو ان والتدخل من قبل قوى الامبريالية والهيمنة والمتواطين معها . ان " الكتاب الأخضر " يوزع على الوفود مع نص هذا البيان .

ان تدخل الولايات المتحدة والصين في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، قد بدأ عقب ثورة نيسان/ابريل . وفي أيار/مايو ١٩٧٨ بدأت واشنطن وبكين في التحريض على استفزاز مسلح وتخريب ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . ولقد اتسع نطاق هذه الأنشطة العدوانية ، حيث أنشئت معسكرات تدريب جديدة في أراضي باكستان . ووفقا للمعلومات المتاحة ، فان القاعدة الأولى لتدريب المرتزقة الأفغان قد أقيمت عقب الثورة بأسبوعين فقط . وقد بدأ تسلل رجال العصابات الى داخل افغانستان بعد ذلك بأسابيع قليلة .

ولقد بدأت الولايات المتحدة ، مع حلفائها من حلف شمال الأطلسي ، في العمل لوضع خطط تدخل مسلح في افغانستان . وفي حزيران/يونيه انعقد ما يسمى ببنوة قادة حلف شمال الأطلسي وناقشت هذه الندوة أحداث افغانستان و " صداها بالنسبة الى أمريكا " . وفي ذلك الوقت ، اتخذت قرارات لتقديم التأييد الكامل للقوى المناهضة للثورة .

ولقد عهد الى المخابرات المركزية الأمريكية بمهمة تنليم وتسليح وإعداد وتدريب رجال العصابات المضادة للثورة الأفغانية في أراضي باكستان . والواقع ان أحد أعضاء هذه العصابات كان مواطنا أمريكيا يحمل الجنسية الأفغانية ، ويدعى ضيا ناصرى . وقد زار واشنطن في اذار/مارس ١٩٧٩ ، عشية حدوث الاضرابات المناوئة للحكومة في هيرات ، وأجرى مناقشات مطولة مع كبار المسؤولين في وزارة خارجية الولايات المتحدة بما فيهم ر. لورتون المسؤول عن الشؤون الأفغانية . كما انه اجتمع أيضا مع ممثلين لمجلس الشيوخ الأمريكي هما : ف . تشيرسن وج . جافيتز .

ولقد حاولت المخابرات المركزية الأمريكية أن تجمع المجموعات المناوئة للثورة في تنليم واحد لدعم أنشلتها التخريبية ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . ولهذا الغرض نلتمت ، في ربيع عام ١٩٧٩ ، زيارة الى الولايات المتحدة لقادة العصابات المنتمين لما يسمى " جبهة التحرير الوطنية " .

وكان روبرت ليسارد نشطاً بصفة خاصة في هذا المجال ، وهو عميل للمخابرات المركزية الأمريكية ، عين كدبلوماسي أمريكي في اسلام آباد وله سجل طويل في الأنشطة المعادية لأفغانستان . وقد كان روبرت ليسارد أحد مؤلفي السفارة الأمريكية في كابول ولقد من افغانستان في عام ١٩٧٤ بسبب أنشطته غير المشروعة . وقد ظهر في باكستان عام ١٩٧٧ عند ما كثفت وكالة المخابرات المركزية جهودها ضد افغانستان من أجل تقويض العلاقات الأفغانية السوفياتية .

ولقد عين روبرت ليسارد نائباً لجوزيف ريجان الذي كان رئيساً لعملية تجسس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في اسلام آباد . وعقب ثورة نيسان / ابريل في افغانستان كثفت ، بصورة ملحوظة ، الأنشطة التخريبية الأمريكية ضد افغانستان وأرسل بعض عملاء وكالة المخابرات المركزية الآخرين الى اسلام آباد لدعم فريق ريجان / ليسارد ، ومن بينهم كان هناك لي روبنسون ، وروجرز بروك ونيم ديفيد ، الذين يعتبرون خبراء في إحداث الانقلابات وتنظيم العمليات التخريبية .

ان فريق الخمسة رجال من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يقوم بالتنسيق مع الخدمة السرية الباكستانية ورجال العصابات المناوئين للثورة ، ويقوم عملياً بجميع العمليات التخريبية ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . وقد اجتمع جوزيف ريجان ، في آب / اغسطس ١٩٧٩ مع رئيسي وكالة المخابرات المركزية الباكستانية وهما رادهور وعلم ، وتعهد بالتعاون معهما في الأنشطة المضادة لأفغانستان . وفي هذا الاجتماع وضعت خطط التجسس الباكستانية الأمريكية المشتركة . وبعد أن تمت الموافقة على هذه الخطط من قبل السلطات الأمريكية والباكستانية ، اجتمع جوزيف ريجان مع جنرالات الجيش الباكستاني الذين كانوا قد عينوا حديثاً كقادة عسكريين للمنطقة الواقعة على حدود افغانستان . كذلك فقد اجتمع ريجان وليسارد مع اللواء حميد وزير اعلام باكستان وتوصلا الى اتفاق معه بشأن أنشطة الدعاية المناهضة لأفغانستان . ان أنشطة زعماء العصابات المعادية للثورة وخدمات المخابرات الأمريكية في بيشاوور ، ينسقها قنصل الولايات المتحدة هناك وهو من كبار الرسميين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

ولقد بدأت الخدمات الخاصة الصينية ، يدا بيد مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، في التآمر ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . ان خدمات المخابرات الصينية ، في أنشطتها التخريبية ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، قد اعتمدت على المنظمة الاسلامية الرجعية

المعروفة "بالأخوان المسلمين" ، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوكالات المخابرات الامبريالية والنظم الاسلامية الرجعية . ان "الأخوان المسلمين" في افغانستان يتعاونون مع المجموعات التابعة ليكبن مثل "شولاي جافيد" و "صرخة" . وهذه المجموعات هي التي دبرت مؤامرات مناهضة للحكم فسي هيرات في اذار/مارس ١٩٧٩ .

ولقد كان العملاء الصينيون نشطين بصفة خاصة في المقاطعات الشمالية من افغانستان . ولقد حولوا الحدود الصينية الأفغانية ، وطولها ٧٤ كيلومترا الى مصدر دائم للتوتر والاستفزاز ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . وفي كل يوم تقريبا ، كانت العصابات المسلحة المصحوبة بالمدرسين الصينيين تعبر الحدود وتقتل السكان المحليين وتنهب ممتلكاتهم وتستولي على ماشيتهم ، الى آخره . وبمساعدة الامبرياليين الأمريكيين والمهيمنين الصينيين ، فقد أقيمت في باكستان عشرات من مراكز التدريب والقواعد العسكرية للمرتزقة المناهضين للثورة من أجل القيام باعتداءات مسلحة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية .

وطبقا لأحدث تعداد ، يوجد في باكستان حوالي ٣٠ معسكرا رئيسيا للتدريب و ٥٠ قاعدة عسكرية للأفغان المناهضين للثورة . وفي هذه القواعد والمعسكرات خلال المدة من حزيران/يونيه ١٩٧٩ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ فقط ، تم تدريب أكثر من ٣٠ ألف من المرتزقة الذين يشكلون رأس حربة في الغزو المسلح لأفغانستان . وتستخدم نفس هذه المعسكرات والقواعد كمدان لاعادة تجميع وتسليح العصابات التي تهزم ويلقى بها خارج افغانستان .

ان أهم مراكز تدريب وقواعد الحركات الأفغانية المناهضة للثورة ، تقع في مناطق بيشاور ، وياجور موماند ، وتشيترال ، ويانو ، وكويتا .

ان الطاقة الكلية لجميع مراكز ومعسكرات التدريب والامداد للأفغان المناهضين للثورة في أراضي باكستان ، تبلغ حوالي خمسة آلاف رجل في كل دفعة ، وتستمر فترة التدريب من شهر الى ثلاثة شهور ، ويشرف على التدريب وينفذه مدربون من باكستان والولايات المتحدة والصين ومصر وبعض البلدان الأخرى .

ان السلطات الباكستانية والجيش ، يشتركان مباشرة في هذه الأنشطة العدوانية ضد افغانستان ، وهما لا يؤيدان فقط المجموعات المناهضة للثورة ، ولكنهما في الحقيقة ينظمان وينسقان

أنشطتها . ان السلطات في اسلام آباد ، وبيشاور ، ولاهور ، وكويتا ومدن أخرى تضع تحت تصرفهم مكاتب ومبان سكنية . ان هذه المجموعات ، بتواطؤ وموافقة الحكومة ، تنشر وتوزع وترسل سرا الى افغانستان نشرات الدعاية مثل " الموت في سبيل الايمان " و " حب الاسلام " . الى آخره . ان هذه الادعاءات الافتراضية التحريضية من قبل أعداء الثورة الأفغانية ، تداع يوميا من بيشاور وكويتا ، ويستخدم الارسال الاداعي الحكومي لهذا الغرض .

ان ضباط وجنود الجيش الباكستاني لا يستخدمون فقط في التدريب العسكري للمرتزقة الأفغان ، وانما يشاركون أيضا بصورة مباشرة في الأنشطة الارهابية والانقلابية في أراضي افغانستان . وتقوم بتنسيق أنشطة العصابات المناهضة للثورة ، هيئة أركان حرب مشتركة مع اسهام الخبراء العسكريين الباكستانيين . وعقب الاطاحة بنظام أمين الاستبدادي ، وضع هؤلاء قائمة بأهم النقاط في أراضي جمهورية افغانستان الديمقراطية التي سوف تكون هدفا للغزو من قبل جماعات من المرتزقة . وقد أعدت القائمة على أساس المعلومات التي حصلت عليها هيئة أركان الحرب المشتركة من العملاء المناهضين للثورة ، وكذلك من مصادر المخابرات الباكستانية .

ان السلطات الباكستانية وقادة الجيش ، مشتركون مباشرة ويقومون بدور نشط في تشكيل العصابات الأفغانية المناهضة للثورة وادخالها الى أراضي جمهورية افغانستان الديمقراطية . وعلى سبيل المثال ، فانه في نيسان /ابريل ١٩٨٠ ، تم تشكيل مجموعتين من العصابات على أساس الفرقة التاسعة لوايزيرستان الجنوبية والفرقة السادسة والثلاثين لمنطق حدود شوال .

ان العصابات الافغانية المضادة للثورة التي تعتدى يوميا على افغانستان تحصل على العديد من الأسلحة الأمريكية والبريطانية والصينية والمصرية والباكستانية الصنع : مثل الأسلحة الصغيرة والمدافع الآلية ، والبازوكا ، والصواريخ أرض - جو المضادة للطائرات ، والأسلحة الكيماوية السامة ، والحاملات المدرعة وسيارات الجيب وخلافه .

ومن بين الأسلحة التي استولى عليها الجيش الأفغاني من المرتزقة ، على سبيل المثال ، قاذفات قنابل مضادة للدبابات الأمريكية م - ٢٠ و م - ١٢ ، وقاذفات الغمام ٥٠ مم م ب ١٨٠ ، وبنادق آلية كولد ١٢٧ مم ، وبنادق آلية ، وبنادق أخرى وخلافه ؛ وبنادق آلية صينية وقاذفات القنابل المضادة للدبابات وقاذفات الألغام عيار ٤٨ مم ؛ وهناك أيضا أسلحة للمشاة من صنع باكستاني ومصرى . ولقد تم عرض بعض هذه الأسلحة عدة مرات في كابول وشهدها رجال الصحافة المحلية والاجنبية .

وان وكالة المخابرات المركزية قد أقامت شبكة محكمة لتزويد المرتزقة بالأسلحة ، وهي لا تتضمن الولايات المتحدة فقط بل أيضا الصين واسرائيل وباكستان . وان الأسلحة ترسل لباكستان خلال ميناء كراتشي وجدار ، وطريق كراكوروم وعن طريق الجو . وترسل بعض هذه الأسلحة من البواخر البحرية للولايات المتحدة في المحيط الهندي عن طريق طائرات الولايات المتحدة الهليكوبتر وطائرات النقل الى القاعدة العسكرية الباكستانية في مانيبور ومن تلك القاعدة ترسل الى مختلف معسكرات التدريب . ولهذا الغرض ، أقيم جسر جوى منتظم في منتصف كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ومنذ ذلك الوقت تهبط الطائرات الأمريكية كل ليلة تقريبا في مانيبور .

وهناك بعض من الطرق الموهمة تمويها جيدا ، والممرات وطرق المهربين الموجودة عبر الحدود تستخدم في تسليم الأسلحة والذخيرة لعصابات المرتزقة في افغانستان . وعلى سبيل المثال ، فمن قاعدة التدريب في جارم - تشاشما ، وهي على بعد مائة كيلومتر من شيتال ، تنقل الأسلحة والذخيرة الى افغانستان عن طريق ممر شوى عبر منجان - انجومان - بانجير . وفي حزيران /يونيه ١٩٨٠ وصلت شحنة كبيرة من الأسلحة الأمريكية الى بيشاور . وبعد هذا بتقليد نقلت هذه الأسلحة الى العصابات التي تعمل في افغانستان من خلال مناطق حدود شيتال ، ودير وياجور . كما ترسل أيضا العصابات المسلحة عن طريق ممرات خيبر وشينجارا .

ان الولايات المتحدة لا تقدم فقط الأسلحة لاعداء الثورة من الأفغان والمرتزة ولكن تقوم بتدريبهم على كيفية استخدام هذه الأسلحة في القتال ؛ وبالإضافة الى المدربين والمستشاريين الأمريكيين هناك أيضا مدربون من الصين وباكستان ومصر . وفي جلعيف وفي القواعد والمعسكرات المجاورة ، هناك مدربون من باكستان والصين تم تعيينهم ؛ وفي منطقة شيترال / بيشاوار يقوم بالعمل مستشارون أمريكيون وصينيون ومصريون . وان المستشارين الصينيين يقومون أيضا بالعمل في مراكز التدريب على التخريب في منطقة جلعيت ، وهم نشطاء في معسكرات منطقة ياسين . وان تدريب المدربين الصينيين والباكستانيين يتم في الصين ويشرف عليه أحد ضباط المخابرات الصينية ، وهو ملحق سابق في سفارة الصين في كابول ، ويدعى لي شينشونغ .

ومن الواضح مما سبق انه بالرغم من التأكيدات العديدة التي صدرت عن محمد ضياء الحق ، الرئيس الباكستاني ، بأن حكومته تقدم فقط مساعدة انسانية للاجئين الافغان فان تستر حكومته واسهامها المباشر قد أدى الى تحويل منطقة الحدود الشمالية/الغربية الى ملاذ ضخم لاعداء الثورة الافغانية . لقد تحولت الى نقطة انطلاق ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية .

ان مثل هذه السياسة التي تتبعها باكستان تجعل منها شريكة متواطئة في العدوان المسلح ضد افغانستان . وطبقا لتعريف العدوان ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فان عمل العدوان يوصف كالاتي :

" ان ارسال دولة ذاتها أو نيابة عن دولة أخرى لعصابات مسلحة ، أو مجموعات ، أو فرق غير نظامية ، أو مرتزة لكي تقوم بأعمال القوة المسلحة ضد دولة أخرى لها خطورة بحيث تتساوى في خطورتها مع الأعمال المنصوص عليها عالياً (في التعريف) ، أو اشتراكها الشامل في هذه الأعمال " . (قرار ٣٣١٤ (د-٢٩) ، ملحق ، مادة ٣ (ز))

وأحيانا يطرح السؤال - اذا ما كان هناك عدوان مسلح ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية فلماذا لا تخطر جمهورية افغانستان الديمقراطية مجلس الأمن بهذه الأعمال وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة وتطلب من مجلس الأمن أن يعاقب المعتدين ؟ اننا نود أن نكون صرحاء ونستترعي انتباهكم الى حقيقة أن اثنين من المحرضين على العدوان المسلح ضد افغانستان هما الولايات المتحدة والصين ، وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن . ونحن نفترض أن هذين البلدين سوف

يعرفلان بغاوية أى مقرر يصدر عن مجلس الأمن لمعاينة المعتدى واتخاذ تدابير فعّالة ضده . وعلى ذلك فان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ليس أمامها الا خيار واحد وهو الاعتماد على نفسها وعلى أصدقائها في الدفاع عن سيادة ووحدة أراضي افغانستان . ويجب أن نكون واقعيين ونتخذ التدابير الفعّالة للدفاع عن انفسنا .

وان نواجهه عدوانا مكثفا ، تحت عليه الامبريالية بالتواطؤ مع التعصب الصيني فان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية قد طلبت من الاتحاد السوفياتي أن يرسل عددا محدودا من القوات السوفياتية الى افغانستان من أجل مساعدة الجيش الافغاني والشعب الافغاني على صد العدوان ، وعلى رد غارات وحدات العصابات التي تعمل أساسا من أراضي باكستان ، لضمان سلامة أراضي جمهورية افغانستان الديمقراطية وبالتالي تدافع عن مكاسب ثورة نيسان /ابريل . ان طلب حكومة افغانستان للمعونة العسكرية من الاتحاد السوفياتي والرد الايجابي للاتحاد السوفياتي هي أمور تتفق تماما مع معاهدة الصداقة الأفغانية/السوفياتية ، وحسن الجوار والتعاون ، ويتفق كذلك مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . وليس هناك شيء في ميثاق الأمم المتحدة أو في القانون الدولي يمنع دولة ذات سيادة من طلب المساعدة من بلد صديق للدفاع عن استقلالها وسيادتها . وبالإضافة الى ذلك ، فان حق طلب المساعدة هذه عند ما تكون هناك حاجة اليها معترف به وقد أكدته قرارات الأمم المتحدة . وعلى سبيل المثال ، فان القرار الذي اعتمده مجلس الأمن منذ أربع سنوات في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ ، عندما كان يدرس مسألة عدوان جنوب افريقيا ضد أنغولا ، قد أشار بالتحديد الى :

” الحق الطبيعي والشرعي لكل دولة ، في ممارسة سيادتها ، في أن تطلب المساعدة من أية دولة أخرى أو مجموعة من الدول ” . (قرار مجلس الأمن ٣٨٧ (١٩٧٦)) ومن جانب آخر ، فانه ليس هناك في ميثاق الأمم المتحدة أو في القانون الدولي ما يسمح بتسليح أو اعداد أو تدريب مجموعات وعصابات متمركزة في الخارج أو ارسال هذه العصابات الثورية المضادة للحكومة الى أراضي دولة ذات سيادة من أجل التخريب والأنشطة التميرية الأخرى . وكما أكد فيما سبق ، طبقا لتعريف العدوان الذي أقرته الأمم المتحدة ، بأن مثل هذه الأعمال تعتبر عملا عدوانيا صريحا .

وقد وضع تماما من قبل حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية وحكومة الاتحاد السوفياتي أن الجيش السوفياتي المحدود الطارئ سوف ينسحب من افغانستان بمجرد زوال الأسباب التي دفعت الى دعوته .

وكما جاء في البيان المشترك الافغاني /السوفياتي بتاريخ ١٦ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٠ ، فان مسألة توقيت سحب قوة الطوارئ العسكرية السوفياتية المحدودة يمكن أن ينظر فيه فقط في سياق تسوية سياسية للموقف حول افغانستان . ولا يمكن حل هذه المسألة قبل انهاء العدوان تماما ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية وقبل اعطاء ضمانات على عدم استئناف الأنشطة التميرية من الخارج ضد الشعب الأفغاني وحكومته .

وفي الواقع ، في نهاية حزيران /يونيه الماضي ، وبالاتفاق مع حكومة أفغانستان ، فان بعض القوات السوفياتية ، التي لم يكن وجودها ضروريا في ذلك الوقت ، قد سحبت . وهذه الحركة كانت ممكنة بسبب الهزائم الكبيرة التي لحقت بأعداء ثورة نيسان /ابريل ونتيجة لعودة الحياة الطبيعية الى أفغانستان .

ان التعاون الأفغاني /السوفياتي في مسائل الدفاع له جذور عميقة : وهو مؤسس على المساواة الكاملة وعلى الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي كل دولة . وعلى عكس ادعاءات الدعاية الامبريالية والصينية ، فان هذا التعاون والوجود المؤقت للقوات السوفياتية في افغانستان لا يشمل بتاتا تهديدا لأي شخص ولن يكون كذلك في المستقبل . بل على العكس ، فانه يعتبر حجزا زاوية للاستقرار في الجزء الخاص بنا من العالم .

لقد قدمنا ما يكفي من الدلائل علي أنه بعد انتصار ثورة نيسان / ابريل في أفغانستان ، فان الدوائر الحاكمة في باكستان قد سمحت لأراضيها بأن تستخدم كمأوى للاقطاعيين والعناصر الأخرى المعادية للشعب التي فقدت امتيازاتها وقوتها في أفغانستان ، لقد حولت تلك الدوائر جزءا كبيرا من بلادها الي مركز لتدريب الارهابيين والمعادين للثورة ، وقاعدة لشن العدوان ضد أفغانستان . ان مثل هذا الخط السياسي لا يمكن الا أن يؤثر سلبيا على العلاقات بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان . ويجب أن نعترف بأن هذه العلاقات قد تدهورت في الثمانية عشرة شهرا الماضية أو نحو ذلك . ان العلاقات بين أفغانستان وايران لم تصبح أيضا على المستوى الذي كنا نحب أن تكون عليه .

ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد عبرت مرارا وفي العديد من المناسبات عن استعدادها وعزيمتها الصادقة ورغبتها في أن تقيم علاقات صداقة طبيعية مع جيرانها . ان شعوب أفغانستان وايران وباكستان تربطها روابط قديمة ، تقليدية وتاريخية واقتصادية وثقافية ولغوية ، ولها جذورها المشتركة وتراثها المشترك ، وليس هناك من يستطيع تقسيمها ، ويمكنها أن تعيش معا في سلم وصداقة . وان الامبرياليين فقط هم الذين يحاولون أن ييثوا بذور الخلاف بين شعوب البلدان الثلاثة المتجاورة ، متبعين في ذلك المثل المعروف " فرق تسد " . ان اباراك كارمال الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان ورئيس مجلس الثورة ورئيس وزراء جمهورية أفغانستان الديمقراطية في كلمته التي ألقاها في ٢٦ نيسان / ابريل بمناسبة الذكرى الثانية لثورة (نيسان / ابريل) قال :

" اننا نعتقد أنه ليس هناك أي خلافات بين أفغانستان والبلدان المجاورة لا يمكن تسويتها لصالح شعوبها من خلال الوسائل السلمية ، على أساس من الاجتهاد وحسن النية لدى قادتهم الحكوميين . وعلى العكس من ذلك ، فمن الواضح أن كل تكثيف للأعمال غير الأخوية ، والاتهامات المتبادلة ، وقبل كل شيء ، الجهود التي تبذل للتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، سوف يؤدي دون شك الى مزيد من التدهور في الموقف مع آثار خطيرة تقع على الجميع " .

وللأسف ، فان هذه التطلعات السلمية لحكومة ولشعب أفغانستان لم تتلق بعد أى رد ايجابي من حكومتي باكستان وايران .

وفي ١٤ من أيار/ مايو ، فان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بهدى من مبادئها الأساسية ، طرحت برنامجا شاملا لتسوية سياسية للموقف في أفغانستان ، وتطبيع العلاقات مع باكستان وايران .

وبحثا عن علاقات أفضل مع ايران وباكستان ، وبمقتضى المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة فاننا قد اقترحنا عقد مباحثات ثنائية من أجل التوصل الى اتفاقات على أساس من مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، والتعاون البتاء والمتبادل . ان مثل هذه الاتفاقات من وجهة نظرنا يمكن أن تتضمن التزامات محددة حول عدم جواز استخدام القوة المسلحة أو أية أعمال عدائية أخرى ضد بعضها البعض أو من أراضى احداها ضد الأخرى ، وبالمثل عقد اتفاق يسهل عودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم ، الذين وجدوا أنفسهم لأسباب عديدة في أراضى باكستان وايران .

وفي أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد بابر كرامال الأمين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني ورئيس مجلس الثورة ، ورئيس وزراء جمهورية أفغانستان الديمقراطية للاتحاد السوفياتي ومحادثاته مع ليونيد بريجينيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ورئيس مجلس الرئاسة الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أعلن الجانبان أن تسوية سياسية للموقف في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، سيكون لها آثار ايجابية بشأن الموقف في هذا الجزء من العالم ، وسوف تساهم في تحسين المناخ السياسي الدولي . لقد أكدنا من جديد أن الطريق الى مثل هذه التسوية ، يأتي من خلال وضع نهاية فعالة للتدخل من الخارج ، ومن خلال اتفاقات ملائمة بين حكومة أفغانستان والحكومات المجاورة وفي المقام الأول باكستان ، على أساس المقترحات التي قدمتها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٤ ايار/ مايو ١٩٨٠ .

ومن نافلة القول ، ان المفاوضات بشأن تسوية سياسية ، لا يمكن أن تتم الا من خلال الاحترام التام للحقوق السيادية ولسيادة شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ان المسائل التي تتعلق بمصالح أفغانستان لا يمكن أن تناقش أو أن يتخذ قرارات بشأنها دون المشاركة المباشرة

لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . اننا ننطلق أيضا من مفهوم أن جميع الأنشطة العدوانية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية شعبيها وحكومتها ، بما في ذلك التدخل المسلح أو أى شكل من أشكال التدخل الخارجي الأخرى ، يجب أن تتوقف تماما ، أثناء عملية التسوية السياسية . وكما قلنا من قبل فان وقف وضمن عدم استئناف كل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، سوف يجعل من الممكن تسوية مشكلة انسحاب القوات السوفياتية المحدودة من أفغانستان .

وعلى ذلك ، يجب أن يكون واضحا الآن للجميع أن أية محاولة لتغيير الواقع الأفغاني الذى أتت به ثورة نيسان / ابريل لا أمل فيه ، وأن محاولة أخرى للتدخل بعد ذلك في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ستبوء كذلك بالفشل . ان اللجوء الى القوة لن يخدم الا المزيد من اراقة الدماء وقتل الأبرياء من الشعب . ليس هناك سوى طريق واحد هو الذى يسمح لشعب أفغانستان بالعمل الشاق لبناء مجتمع جديد ، وبالبداية مباشرة في محادثات بشأن تسوية سياسية للوضع في أفغانستان .

اننا نناشد باخلاص حكومتي باكستان وايران من فوق هذه المنصة أن نجلس معا حول مائدة واحدة لحل مشكلتنا عن طريق المفاوضات .

اننا نناشد بالحاح متبني ادراج ما يسمونه بالمسألة على جدول الأعمال ، أن يتوقفوا عن اضعاف وقت الجمعية العامة ، وعن استخدامها كوسيلة للتدخل في شؤوننا الداخلية ، وعن هذا الطريق يمكن للمفاوضات المباشرة أن تجرى بين الحكومات المعنية .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

انه لما يدعوا الى عميق الأسف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ببداية نظرها لما يسمى بمسألة أفغانستان قد وجدت نفسها تنزلق الى تدخل مشترك غير مباشر في الشؤون الداخلية لاحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والدولة المستقلة ذات السيادة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . لقد تم هذا بالرغم من المعارضة القوية لحكومة أفغانستان ، تلك المعارضة التي أعيد التأكيد عليها في

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

البيان الذي أدلى به السيد دوست ، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية اليوم ، وذلك في انتهاء للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ان الوفد السوفياتي كما تذكرون قد كان ضد أن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمال دورتها الحالية البند المعنون الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين .

ومع ذلك ، ونظرا لأن المناقشة قد بدأت بشأن هذا الموضوع وان مجموعة من الدول قد عرضت مشروع قرار ، فاننا نعتقد انه من الضروري أن نصرب عن وجهات نظرنا بشأن الموضوع المعروض على الجمعية ومشروع القرار المطروح علينا .

ان جوهر المشكلة يكمن في أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، التي ولدت كنتيجة للثورة الوطنية الديمقراطية التي قام بها الشعب الأفغاني ، قد واجهتها ولا تزال تواجهها مقاومة من القوات الرجعية التي أطاحت بها الثورة في نيسان / ابريل عام ١٩٧٨ كما واجهها تدخل مباشر مسلح من الخارج من جانب قوات الامبريالية والهيمنة الرجعية العالمية . وقد كان الهدف من مثل هذا التدخل واضحا منذ البداية ، وهو العودة بافغانستان الى عهد العصور الوسطى والقطاعية المظلمة ، وفي نفس الوقت القاء الرعب في قلوب الشعوب الأخرى التي تحارب من أجل تحريرها الوطني والاجتماعي ومن أجل الحرية والاستقلال .

وفي الحقيقة ، ان الامبريالية وعملاءها يشنون حربا غير معلنة ضد الثورة الافغانية ، بل وأكثر من ذلك ان الدول المجاورة وفي مقدمتها باكستان قد سمحت بأن تستعمل أراضيها كقاعدة لشبكات الأعمال العدوانية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولا يخفى على أحد أن الأراضي الباكستانية الملاصقة لأفغانستان قد غطتها شبكة مكثفة من المعسكرات والقواعد ، حيث يتم تجهيز رجال حرب العصابات والمرتزة الذين تطلق عليهم الحملة الدعائية الغربية اسم " الثوار " والمدافعين عن العقيدة وارسالهم الى افغانستان .

ان التدريب الجماعي لهؤلاء الغزاة يتم في ثلاثين مخيم عسكري وخمسين قاعدة في الأراضي الباكستانية . وهي موجودة في منطقة بيشاور بالقرب من مدن ميرامشاه ويانو وشيترال ، وبارشينار ، وكوهات وياسين في المحافظة الواقعة على الحدود الشمالية الغربية ، وكذلك بالقرب من مدن كواته وبيشين ونوشكي في منطقة بلدجستان وفي مناطق أخرى غيرها . ويقوم المدربون من باكستان وأمريكا والصين ومصر بتعليمهم " فن القتال " .

كما يتم أيضا تدريب عصابات المغيرين في الصين ومصر وبعض البلدان الأخرى . وعلى مدار العام الماضي ، فقد تم في باكستان وحدها ليس فقط تدريب المئات والآلاف من رجال حرب العصابات بل ان قطاعات من الآلاف منهم تم تدريبها وارسالها الى أراضي أفغانستان .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ولقد أرسلت المعدات العسكرية والأسلحة والمواد الغذائية الى الغزاة عن طريق ميناء كراتشي وغوادر وعن الطريق السريع لكاراكرون في الصين وعن طريق الجو . كما يتلقى الغزاة حوالى من ألفين الى ثلاثة آلاف طن يوميا من المعدات العسكرية . ولقد كانت وستظل الولايات المتحدة والصين هما الممولتين الرئيسيتين للغزاة ، بينما تأتي بعض الأسلحة من بريطانيا ومصر ، وتقوم باخرة صينية من خلال رحلات متعددة بتقديم المدافع المضادة للطائرات والدبابات وكذلك الأسلحة الصغيرة . وتتضمن الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من شاهزي الثورة وتم عرضها في ٢١ آب / أغسطس الاخير في كابول مدافع بريطانية ، وبنادق أمريكية من طراز لويس ، وكذلك مدافع مضادة للطائرات من صنع أمريكي ، ومسدسات أمريكية وقنابل مضادة للدبابات وبنادق اوتوماتيكية باكستانية بالاضافة الى العديد من الألغام المصنوعة في الصين وأمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية وباكستان . ان هؤلاء الغزاة مسلحون بجميع هذه الأسلحة ، يقومون بقتل المدنيين الأبرياء وطردهم الى باكستان ، وينهبون المواشي ، ويحرقون المحاصيل الزراعية ، كما يقومون بتدمير جميع وسائل المواصلات والجسور والأسلاك الكهربائية ، وذلك لحرمان سكان الريف والمدن من المواد الأساسية الضرورية .

ان قائمة الجرائم التي اقترفها أعداء الثورة والارهابيون في أفغانستان ، يمكن أن تحتل أكثر من مجلد . ولقد ذكر عدد قليل فقط منها في الكتاب الأبيض لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وكذلك في الكتاب الأخضر لوزارة الشؤون الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهم الكتابان اللذان وزعا من جانب وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية منذ لحظات . ان ضحايا هذه الأعمال الوحشية هم مدنيون أبرياء مسالمون لم يقترفوا من جريمة الا أنهم يحاولون أن يعيشوا حياة كريمة كما يبحثون عن مأوى وغذاء وملابس ويحاولون أن يتعلموا القراءة والكتابة . وقد تبين أنه ليس من قبيل المصادفة أن يكون الهدف الأولي لهجمات قطاع الطرق والمرتزقة ، موجها ضد المستشفيات والمدارس والمؤسسات البلدية .

ان هناك أكثر من دليل على الارهاب الدموي الذي يمارسه رجال هذه العصابات والمرتزقة الأجانب على أرض أفغانستان ، وهناك مثال على ذلك أوردته جريدة أفغانية وهي جريدة " حقيقت انقلاب صور " ، حيث وصفت في عددها الصادر في ٤ آب / أغسطس عام ١٩٨٠ ، كيف قتل ثلاثة عمال

أبرياء كانوا يقومون بتنظيف أنابيب الري في محافظة تانجراهار . ومن الجديد بالذكر ، ان هذا المشهد الدموي قد تم تصويره بواسطة صحفيين أمريكيين ، وقد أشارت الصحيفة الى أن رجال العصابة لم يولوا أى اهتمام لمن يقتلون ، وانما هدفهم الأساسي هو تهديد القرويين الأفغان من أجل الاقلاع عن تقديم الدعم للسلطات الثورية في أفغانستان الجديدة .

وهناك واقعة ورد وصفها هذه المرة في مجلة " تايم " الأمريكية في عددها الصادر في الرابع من شباط / فبراير الماضي تقول :

" ان رجال العصابات قد أصبحوا أيضا لا يرحمون في غاراتهم التي يشنونها بهدف السلب والنهب على طول الطرق الرئيسية ، وأنهم يقومون بارهاب المدنيين الأفغان . وكذلك موظفي الحكومة الرسميين والجنود دون تمييز . وفي الأسبوع الماضي تم وقف أتوبيس ركاب قادم من كابول في اتجاه جلال آباد من قبل مجموعة من المتمردين ، وقد تم اعدام الرجال القادرين جسمانيا الذين رفضوا أن ينضموا الى المتمردين في موقعهم . وقد لخص الموقف ملحق عسكري غربي بواقعية قاتمة بقوله " انه تكتيك دموي لا يمكن أن يوصف ولكنه ضروري تماما بالنسبة للمشاركين في حرب العصابات من أجل الحفاظ على قوتهم العددية " .

ان قراءة تلك التحقيقات الصحفية ومعرفة حقائق الدعم الواسع النطاق للنشاط الاجرامي للمتمردين في أفغانستان يجلبان الى الذاكرة فورا البيانات التي أقيمت هنا في الأمم المتحدة من قبل ممثلي بعض الدول الغربية الذين يطالبون بادانة الارهاب والقضاء عليه . ومن المشروع تماما أن نسأل كيف يمكن للمرء أن يدين الارهاب وأن يقوم في نفس الوقت بتسليخ العصابات الافغانية وأعداء الثورة الذين يقتلون النساء والأطفال والشيوخ ؟ ان ممثلي الدول الغربية يدافعون عن العصابات الافغانية المعادية للثورة ، ويساندون أعمال العنف التي ترتكبها ضد الشعب الأفغاني وحكومته . ومثل هذا الدعم يقدم لاستخدام القوة غير المشروعة ، بالتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك ، حينما يتعلق الأمر بمواطني جنوب افريقيا الذين يكافحون ضد نظام العنصرية أو شعب فلسطين العربي الذي يقف في وجه المعتدين الذين اغتصبوا الأراضي العربية ، فان نفس أولئك الممثلين الغربيين يدخلون في استثناءات مطولة بشأن عدم قبول استخدام القوة ، ولا يمكن وصف موقف هؤلاء الذين يسلكون مثل هذا السبيل الا بأنه لا يستند على أى مبدأ ، وانه قائم على النفاق .

ان استمرار الأعمال العدوانية والدسائس والمؤامرات السياسية العميلة ضد افغانستان ، تصاحبها في الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة حملة دعائية صاخبة . ان أعظم الافتراءات والأكاذيب الباطلة التي ابتكرت ، كانت تدور حول " استعباد الروس للشعب الأفغاني " و " دخول المياه الدافئة " و " استخدام أنواع من الأسلحة البربرية " و " الدسائس والمؤامرات ضد الدول المجاورة لأفغانستان " . ان جميع هذه الأباطيل والخزعبلات ، مع تنوع المصادر التي تقدمها كمعلومات عن الحالة في افغانستان ، انما تتبع من مصدر واحد مشترك ألا وهو السكوت المطلق عن الحقائق الناصعة . ان الحقائق تثبت أنه توجد في افغانستان عملية تضامن بين القوى الوطنية والديمقراطية من أجل تنمية ناجحة ، كما أن الخطر الانمائية الاقتصادية للبلد يتم وضعها ، كما أن نظامي التعليم العام والصحة العامة يتسعان وينتشران . ان الدولة قد ضمنت الاحترام الكامل للدين الاسلامي ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية مكفولة للجميع ، وقد ضمنت لجميع الأجناس والمجموعات القبلية امكانية الحياة والعمل بكل حرية طبقاً لتقاليدها وعاداتها . ان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، قد قدم اليها تواتر تقريراً مفصلاً عن كل ذلك .

ومع ذلك ، ليس من المفيد أن نبحث عن مثل هذه المعلومات في الصحافة الغربية التي تدعي أنها موضوعية . ان جريدة الواشنطن بوست ، التي لا نستطيع أن نتهمها بالتعاطف مع افغانستان أو الاتحاد السوفياتي ، تعترف في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ آب / اغسطس الماضي بأن المعلومات الصادرة عن " مصادر موثوق بها عادة " التي نزلت على الامريكان كوابل من الأمطار خلال الأشهر الأخيرة ، ليست مطابقة دائماً للحقيقة . وفي هذا الصدد ، فان الصحيفة تلتفت الانتباه الى التحقيقات الصحفية الطويلة المتعلقة " بالمعارك الكبرى التي دارت حول مطار كابول " ، وهي التحقيقات التي أكدها استجواب صحفي للرئيس الباكستاني ضياء الحق وبلاستناد الى " مصادر دبلوماسية من اوربا الغربية " ، من " أن المشكلة الوحيدة " كما ورد في جريدة الواشنطن بوست هي " أنه لم يحدث أبداً أي قتال حول مطار كابول " .

ويمكن أن نواصل سرد قائمة المعلومات الخاطئة من هذا النوع . ولكن المهم هو أن نعرف الغاية من نشرها .

ليس من الصعب الرد على القسم الأول من السؤال اذا ما أخذنا في الاعتبار أن الصحيفة

سألته الذكر تعترف بأن " المعلومات الهستيرية والتقارير التي لا يمكن الاعتماد عليها بشأن الأحداث في أفغانستان تصدر عن بيانات يومية يدلي بها دبلوماسيون امريكان " . ومن الجدير بالذكر أيضا من وجهة النظر هذه اعتراف الصحفي الفرنسي " جان الكوبا " ، الذي اعتقل في أفغانستان مع أعضاء عصابة من أعداء الثورة كانت تعمل في منطقة هيرات ، وقد أعلن خلال برنامج تليفزيوني في كابول يوم ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر الماضي أنه منذ بداية ثورة نيسان / ابريل ، وبناء على تعليمات من ادارات المخابرات الغربية كان قد اخترع شتى أنواع الأكاذيب بشأن الأحداث في أفغانستان وسياسة الحكومة الثورية . كما أشار " جان الكوبا " الى أن جميع وسائل الاعلام الغربية تشوه التحقيقات التي تخفي أحداث أفغانستان . ولقد تاب الصحفي الفرنسي وسمح له بالعودة الى وطنه ولكن كم عدد أولئك الذين لم يتوبوا بعد ولا يزالون يخترعون الأكاذيب والأباطيل وغيرها من المعلومات المضللة التي لا أساس لها من الصحة .

أما القسم الثاني من السؤال فيمكن في التساؤل عن السبب الذي جعل واشنطن وحلفاءها مصابين بهستيريا أمام الأحداث في أفغانستان ، وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس ليونيد بريجنيف في ٢٢ شباط / فبراير الأخير أمام الناخبين ، قدم رداً دقيقاً على هذا السؤال حيث قال :

" ان واشنطن تحتاج فقط الى حجة لزيادة توسعها في آسيا وهي تقوم بذلك بشتى الوسائل . . . والمهم أن الولايات المتحدة تنوى تكوين شبكة من القواعد العسكرية في المحيط الهندي وفي بلدان الشرق الأوسط والشرق الأدنى وشرق افريقيا . كما أن الولايات المتحدة تريد أن تضع هذه البلدان تحت سيطرتها لتنهب ثروتها الطبيعية ولكي تستخدم في نفس الوقت أراضيها لتحقيق مآربها الاستراتيجية ضد العالم الاشتراكي وقوات التحرر الوطني " .

وعن طريق العمل على الاحتفاظ بجوانب من التوتر الاصلناعي بشأن أفغانستان وعلى تفاهم الموقف الدولي عموماً ، فان بعض الدول تخفي اشتراكها في الحرب فير المعلنه ضد أفغانستان وراء الديماوجوجية عن طريق البحث عن تسوية سياسية . ان عناوين الصيغ التي قدمت من قبل الولايات المتحدة وبريدانيا العظمى وباكستان وفيهرها من الدول ، قد تختلف ولكن في الواقع فان مضمونها واحد ، أى أنها تضع أسس التداخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وهرمان الحكومة الشرعية لذلك البلد من حقوقها السيادية .

ان الاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، قد حثا على التوصل الى تسوية سياسية بشأن الموقف القائم في أفغانستان . ومع ذلك ، فاننا نؤيد تسوية حقيقية تقوم أولاً على ازالة أسباب توتر الموقف في هذه المنطقة وفي العلاقات الدولية عموماً . ان الطريق تجاه مثل تلك التسوية انما يكمن في الوقف الفعالم للتدخل الخارجي وفي الاتفاقات الملائمة التي تتوصل اليها حكومتا أفغانستان مع جيرانها وأولها باكستان ، وذلك على أساس الاقتراحات ذات الصلة التي تقدمت بها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٤ أيار/ مايو ١٩٨٠ . ان هذا برنامج بناءً وواقعي ، يؤيده الاتحاد السوفياتي تماماً . وقد قال وزير خارجية الاتحاد السوفياتي اندريه غروميكوف في بيانه أمام الجمعية العامة في جلستها العامة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر من هذا العام ما يلي :

” من الممكن تماماً تحقيق مثل هذه التسوية على هذا الأساس ، والاتحاد السوفياتي يؤيد ذلك بشدة . ولكن أية محاولات تتعارض مع الحقوق السيادية لأفغانستان سوف تبوء بالفشل ” (A/35/PV.6, p. 37).

ان الجمعية العامة أممها الآن مشروع قرار أعدته باكستان وعدد من الدول الأخرى . ان أصحاب المشروع وأولئك الذين يقفون وراءهم ، يعيشون التحدث عن رغبتهم في التوصل الى تطبيع الموقف في جنوب قربي آسيا . ولكن . أليس من الحقيقي أن أعمالهم تثبت عكس ذلك ؟ لقد تقدموا بمشروع قرار دون حتى محاولة العمل على التوصل الى قاعدة للتسوية السلمية المقبولة للجميع . ان مشروعهم تنقصه جميع عناصر الواقع السياسي . والواقع هل من الممكن التحدث عن الواقعية السياسية عندما يتم الفصل تماماً بين طلب انسحاب القوات وبين الحاجة الى وضع حد للتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان والنزول المسلح عندها ، وكذلك عندما يتم تجاهل الحاجة الفعلية الى تطبيع

(السيد ترويانوفسكى ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

العلاقات بين أفغانستان وجيرانها ؟ ان الانبايع هو أن هؤلاء الذين يصرون على الانسحاب الفوري للقوات ، انما يبذلون كل ما في وسعهم لتأجيل حل هذه المشكلة .

ولقد أعلن الاتحاد السوفياتي عن موقفه في عبارات لا تقبل الشك فيما يتعلق بانسحاب القوات العسكرية السوفياتية من أفغانستان . ان وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أندريه غروميكو ، قد قدم اشارة واضحة بشأن هذا الموضوع في الدورة الحالية للجمعية العامة ، حيث قال في بيانه : ان الاتحاد السوفياتي سوف يسحب قواته العسكرية بالاتفاق مع حكومة أفغانستان ، وذلك بمجرد زوال الاسباب التي أدت الى تدخل هذه القوات . ان مسألة انسحاب القوات كانت واضحة تماما بطريقة لا تدع مجالا للشك في البيان الذي صدر عن الاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان الديمقراطية ووقعه السيد ليونيد برجنيف والسيد يابراك كارمال في موسكو في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر الماضي . ان هذه الوثيقة تقول :

” فيما يتعلق بالقوات العسكرية السوفياتية المحدودة الموجودة في اقليم جمهورية

أفغانستان الديمقراطية بناء على طلب حكومة أفغانستان وطبقا لمعاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفياتي وأفغانستان في ١٩٧٨ وطبقا لميثاق الامم المتحدة ، فان مسألة توقيت الانسحاب يمكن أن تدرس في إطار تسوية سلمية وليس قبل أن يتم انهاء العدوان ضد جمهوريات أفغانستان الديمقراطية بالكامل ، واعطاء ضمانات بعدم استئناف الأنشطة الانقلابية من الخارج ضد حكومة وشعب أفغانستان ” .

ان أحكاما أخرى من مشروع القرار وخاصة النداء الموجود في فقرته الرابعة لجميع الأطراف المعنية ، لدليل على حقيقة أن هناك محاولات تتم للزج بالأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، كما أنه يوضع أحكاما لا يمكن قبولها من أجل عودة اللاجئين الأفغان حيث أن هذه المسألة تدخل في إطار الاختصاص الداخلي لحكومة أفغانستان التي اتخذت جميع الاجراءات الضرورية من أجل ذلك . ولقد حان الوقت بالنسبة لجميع أولئك الذين يتوهمون أن النظام القديم يمكن أن يعود ، أن يدركوا أن هذا البلد لن يصبح شيئا آخرى .

وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين التي وردت الاشارة اليها في مشروع القرار ، فان هذه

المسألة بيد وأنها في حاجة الى توضيح . وفي بيانه الأول الى الأمة في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، فان السيد بابر كازمال قد دعا جميع الأفغانيين الذين تركوا البلاد الى أن يعودوا بحرية الى بلادهم . ان ذلك البيان قد قوبل باستجابة ايجابية من قبل هؤلاء الأفغانيين الذين لم يخذعوا من قبل الدعاية الرجعية . وفي العام الماضي ، فان حوالي مائتي ألف شخص قد عادوا الى أفغانستان لاستئناف العمل بسلام . ان عدد هم كان يمكن أن يكون أكبر من ذلك لولا العقبات التي وضعتها السلطات الباكستانية .

ومع ذلك ، فان جزءا من الفئة المشار اليها من الأفغانيين الذين لا يزالوا يقيمون في أراضي باكستان من المعادين للثورة ولشعب أفغانستان ، قد عسكروا هناك ليقوموا بعملياتهم ، وهؤلاء لا يمكن أن ينظر اليهم على انهم لاجئون لا من الوجهة القانونية ولا من الوجهة السياسية . لقد ذهبوا الى باكستان من أجل محاربة الاصلاحات الثورية في أفغانستان ، ولقد وضح ذلك تماما في الخطاب الذي وجهه وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية السيد دوست الى السيد كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة في ٢٤ شباط / فبراير الماضي . وتحت فضاء " المعونة الانسانية " للاجئين ، فان مبالغ ضخمة تخصص لمعارضتي الثورة حيث يتحول كل دولار منها الى دماء ودموع وبؤس لشعب أفغانستان

وبالنسبة للاجئين الأفغان ، فان الذين لا يدركون ذلك ، يجب أن يأخذوا في اعتبارهم أن السلطات الباكستانية تدرج القبائل التي تقع طرق ترحالها السنوي عبر الحدود الأفغانية - الباكستانية ، ضمن اللاجئين . وعند ما بدأت رحلة الخريف لهذه القبائل نحو الجنوب ، فقد تصاعدت الارقام التي تدعي سلطات باكستان أنها تمثل العدد الرسمي للاجئين . وهكذا تزور الاحصائيات المتعلقة باللاجئين الأفغان المزعومين . وعلى ذلك ، فان طلبات باكستان للأموال من المنظمات الدولية متزايدة ، ومن المتوقع أن تصل الى ٢١٨ مليون دولار في العام المقبل بالمقارنة بـ ٦٣ مليون دولار في العام الحالي .

ان اصرار مقدمي هذا المشروع على الترويج له في هذه الدورة ، لا يمكن أن يكون اشارة على اهتمامهم بالبحث عن حل بناء وتحقيق تسوية مقبولة تبادليا بشأن أفغانستان . وبالعكس ، فان ذلك يوضح نيتهم في زيادة الجدل بشأن هذا الموضوع ، لاستمرار الابقاء على الموقف المتوتر في جنوب غربي آسيا ، ولوضع العقبات على طريق المفاوضات السياسية .

وفي محاولتها اعتماد مشروع القرار المشار اليه ، فان القوى الامبريالية تود في نفس الوقت أن تعزل الدول التقدمية فير المنحازة عن أصد قائمها الذين يمكن الاعتماد عليهم ، وهم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان المجتمع الاشتراكي . انهم يرفهون في أن يثيروا الارتياب في شرعية الدعم والتأييد ضد التدخل من قبل القوات الامبريالية ، اللذين تحصل عليهما الدول التي تنازلت من أجل تحررها الوطني من قبل البلدان الاشتراكية .

ان القوات الامبريالية والرجعية تحتاج الى الجلبة التي تثيرها حول مسألة " الحالة في افغانستان " والتي تشعلها بصورة مصنعة الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدوائر الغربية . من أجل تحويل انتباه المجتمع الدولي ، وفي المقام الأول ، دول عدم الانحياز عن المشاكل الحقيقية الهامة والعاجلة ، مثل الموقف في الشرق الأوسط ، وتأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي ، والكفاح ضد سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا الى آخره .

وفي ضوء ما ذكرناه سلفاً ، فان الوفد السوفياتي يعارض بشدة مشروع القرار المعروف . ان اعتماده سوف يؤدي في الواقع الى نفس الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في القيام بمحادثات مباشرة مع جيرانها ، وفي المقام الأول باكستان ، فيما يتعلق بتطبيع العلاقات . ان هذه المحادثات المباشرة ستفتح الطريق أمام تسوية سياسية . ان اعتماد مشروع القرار سيمنح تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لأفغانستان وفي علاقاتها الثنائية مع الاتحاد السوفياتي . وفي نفس الوقت ، فان هذا سوف يبعدنا عن البحث ليجاد حل مشترك بئاء حقيقي ومقبول بالنسبة الى المشكلات المتعلقة بأفغانستان ، والذي سوف يؤدي الى التأثير ايجابيا على الموقف في هذه المنطقة من العالم ، ويساعد على تحسين المناخ السياسي العالمي .

ان جهود الجمعية العامة يجب ألا تهدف الى اثاره العواطف ودعم التدخل المسلح الخارجي في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الثورية ، ولكن يجب أن تتمثل في مساهمتها في كل سبيل يؤدي الى التسوية السياسية للموقف في ذلك البلد ، بحيث يمكن لشعب جمهورية افغانستان الديمقراطية وشعوب البلدان الاخرى في المنطقة ، أن تعيش في سلم وهدوء . وهذا ما يرغب الاتحاد السوفياتي في تحقيقه .

السيد لينغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : في كانون الثاني /يناير الماضي اعتمدت

الدورة الطارئة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لمسألة افغانستان بأغلبية ساحقة بلغت ١٠٤ صوتاً ، قراراً يدعو الى الانسحاب الفوري التام وغير المشروط للقوات الأجنبية من افغانستان . وبناء على ذلك ، عقد وزراء خارجية المؤتمر الاسلامي عدداً من الاجتماعات تدور فيها بشدة بالعدوان السوفياتي المسلح ضد أفغانستان ، ودعوا الى الانسحاب الفوري للقوات السوفياتية من افغانستان حتى يتسنى لشعب افغانستان أن يقرر مصيره .

والآن ، وبعد مرور ما يقرب من العام فان الاتحاد السوفياتي لم يرفض فقط سحب قواته متحديا للرأى العام العالمي ولقرار الأمم المتحدة ، بل ظل أيضا يرسل تدعيمات لتوسيع نطاق حرب العدوان ضد افغانستان .

وفي ظل هذه الظروف ، يتحتم على ٣٥ دولة عضو في الأمم المتحدة ، أن تطالب الجمعية العامة مرة اخرى ببحث الحالة في افغانستان في الدورة الراهنة .

لقد أرسل الاتحاد السوفياتي ١٠٠ ألف جندي لشن حرب سافرة خاطفة ضد افغانستان وعمي الدولة الاسلامية غير المنحازة ووضعيتها تحت الاحتلال العسكري . ان مثل هذه الأعمال العدوانية السافرة تشكل انتهاكا وقحا لميثاق الأمم المتحدة ، وتجاهلا متعمدا لمعايير العلاقات الدولية التي تهتدى بها . انها لا تفوّض استقلال دولة وسيادتها وسلامة أراضيها فحسب ، بل انها تشكل أيضا خطرا داهما لأمن جنوب غربي آسيا وسلم العالم .

ان ما حدث في افغانستان لم يحدث عرضا ، ولكنه عمل مدبر محكم التخطيط من جانب الاتحاد السوفياتي . انه ليس اجراء اقليميا ، ولكنه جزء عام من استراتيجيته العالمية . وفي الوقت الراهن ، فان القوات السوفياتية المسلحة قد وصلت بالفعل الى حدود باكستان وايران ، وان مجرد خطوة اخرى الى الامام سوف تجيء بهم الى منطقة الخليج والمحيط الهندي . ومن الواضح أن الاتحاد السوفياتي يهدف الى تحقيق حلمه بالتحرك صوب الجنوب نحو المحيط الدافئ والسيطرة على الممر البحري بالتنسيق مع ما يقوم به في الشرق ، حيث يتوجه جنوبا عبر المحيط الهادئ لتأييد العدوان الفيتنامي والتوسع في كمبوتشيا وجنوب شرقي آسيا . كل هذا يرمي الى تحقيق مخططة الاستراتيجية للهيمنة العالمية خطوة خطوة . وهكذا نستطيع أن نتبين أن الغزو السوفياتي لأفغانستان ليس الا كشفا تاما عن ملامحه للهيمنة ، ايدانا بمرحلة جديدة في عدوانه وتوسعه الخارجي .

ومن أجل تغطية أعماله العدوانية ، فان السلطات السوفياتية قد اختلقت مختلف الذرائع من أجل تبرير استخدام القوة المسلحة وانحفاء الشرعية عليها .

ان الحكومة السوفياتية قد دأبت على نشر الأكلانيب التي تفيد أنها ترسل قواتها لأفغانستان "تنفيذا لالتزاماتها التي تنص عليها المعاهدة" و "بناء على طلب حكومة أفغانستان" . ان هذه

الأكانيب قد تم دحضها منذ وقت طويل ، وعلينا ألا نحمّل أنفسنا عبء قول المزيد لدحضها . ان الاتحاد السوفياتي قد أكد مرارا وتكرارا ولبعض الوقت أن غزوه لأفغانستان يهدف الى مساعددة الشعب الأفغاني في الدفاع عن استقلاله الوطني ، وسيادته ، ومقاومة عدوان وتدخل خارجي ، ومحاولا بذلك أن يظهر في صورة " المنكر لذاته " و " الحامي " لمصالح أفغانستان . ومع ذلك ، فان الحقائق والتاريخ لا يمكن أن تشوّه أو تخلق . لن تنسى الشعوب أبدا أنه على مدى فترة طويلة فان الاتحاد السوفياتي ، ولا أحد غيره ، هو الذي تدخل تدخل سافرا في الشؤون الداخلية لأفغانستان وقبل أن تشن القوات السوفياتية هجومها المفاجيء ضد افغانستان بوقت طويل ، فان الاتحاد السوفياتي قد أرسل أعدادا كبيرة من المستشارين والخبراء العسكريين الى افغانستان ، وأعطى الأوامر فيما يتعلق بالشؤون الداخلية لذلك البلد محاولا أن يمسك بزمام الامور في الجيش الأفغاني وحكومته . لقد كانت هي السلطات السوفياتية التي دبرت ثلاثة انقلابات في افغانستان خلال فترة وجيزة ، على امتداد عشرين شهرا ، مسببة مأساة وفاة ثلاثة من رؤساء دولة افغانستان على التوالي . وكان الاتحاد السوفياتي لم يكتف بمثل هذا التدخل الجسيم ، فلم يتردد أخيرا في ارسال عدد كبير من القوات للقيام بعدوان مسلح سافر ضد افغانستان من أجل أن يضع هذا البلد تحت احتلاله والسيطرة الكاملة عليه .

فان القوات السوفياتية مستخدمة معداتها العسكرية المتقدمة ، قد غزت الأراضي الأفغانية عمدا ، بل انها استخدمت أسلحة الدمار الشامل لقتل مئات الآلاف من الأبرياء مجبرة ما يزيد على مليون من الأفغان للهروب بأعداد كبيرة من اولمانهم واللجوء الى البلدان المجاورة . هكذا ، يحيي الاتحاد السوفياتي مصالح الشعب الأفغاني ويساعد في الدفاع عن استقلال وسيادة ووحدة أراضي افغانستان . ان الشعب الأفغاني ذا التقاليد المجيدة في النضال من أجل الحرية والاستقلال لن يرحب بهذا الحامي بل ولن يحتاج اليه . ان الجماهير العريضة من شعب وجيش افغانستان لن ترضى أن تكون عبيدا لقوة أجنبية . ومن ثم ، فلقد هبت تشن حرب مقاومة جسورة ، واستولت على الأسلحة من المعتدين وتحاول لردهم والدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها . ان القوات المسلحة لدى نظام بابرارك كارمال الذي نصبه السوفيات قد تمردت في جميع الوحدات وانضمت الى صفوف المعارضة ، كما ان عدد كبار الموظفين الذين يهجرون أعمالهم في تزايد مستمر . أليست هذه البطولات التي يمكن أن تلهم ملاحم يتغنى بها ، تمثل دحضا دافعا للحجج الزائفة التي يسوقها المعتدون السوفيات ؟

وشمة مبرر آخر يستخدمه الاتحاد السوفياتي في غزوه لأفغانستان ألا وهو الحاجة الى تحاشي خطر مباشر على أمن الحدود جنوب الاتحاد السوفياتي . فلندع جانبا حقيقة ان دولة افغانستان غير المنحازة الضعيفة لا يمكن بأي حال أن تشكل أي خطر لدولة عظمى مثل الاتحاد السوفياتي . ان ما يدعو الى اليقظة هو السبب الذي يحدو بالاتحاد السوفياتي الى أن يثير هذا المبرر علنا . ان هذا يرجع الى أن الاتحاد السوفياتي لا يستخدم هذه الحجة للدفاع عن عدوانه الراهن فحسب بل انه يعدّ العدة لنظرية يقوم على أساسها بأعمال مماثلة في المستقبل . وأكثر من ذلك ، فان مثل هذه النظرية أكثر عسفا وعدوانية من النظرية الشهيرة التي تنادي بالسيادة المحدودة لأنها يمكن أن تمد نطقا لتطبيقها الى حدود لا نهاية لها عبر الحدود السوفياتي في الخارج . ان المرء يستطيع أن يتخيل انه اذا ما نجح الاتحاد السوفياتي في عدوانه ضد افغانستان ، يمكنه أن يعلن فجأة - في يوم من الأيام - أن دولة ما تشكل خطرا جديدا على حدود الاتحاد السوفياتي ، أو بالنسبة الى حدود مجتمع أكبر يشمل افغانستان ، وأنه يتحتم ان على القوات المسلحة السوفياتية ويحق لها أن تنفذ مهامها الدولية الممتدة والتزاماتها في تلك الدول .

رغم تلك الذرائع السوفياتية التي لا أساس لها لعدوانه ضد أفغانستان ، فان الاتحاد السوفياتي يعلن في غلرسة أن " الحقائق في افغانستان لا رجعة فيها " . أي ان " الاحتلال العسكري لأفغانستان لا رجعة فيه " . وفي الآونة الأخيرة ، وبينما كان الاتحاد السوفياتي يمدد من أعماله القمعية ضد الوطنيين الأفغان ، فانه قد وجه سلطات كابول الى أن تتقدم في الرابع عشر من أيار/مايو بما يطلق عليه الاقتراح الخاص بحل مسألة افغانستان مناديا بمفاوضات ثنائية بين سلطات كابول وجيرانها . واذ يفعل الاتحاد السوفياتي ذلك ، فانه يأمل في أن تخلص سلطات كابول نفسها من تلك العزلة المتزايدة ومن ضغوط المجتمع الدولي . ومن الواضح ان الهدف هو اضافة الشرعية على النظام الذي نُصّب في افغانستان عن طريق التدخل العسكري ، ولتضليل الرأي العام وذلك بتشويه السبب الرئيسي في أزمة افغانستان وجعله قضية علاقات ثنائية بين افغانستان وجيرانها ، وتحويل اهتمام الشعوب عن القضية الرئيسية للغزو السوفياتي المسلح ضد افغانستان . ومن ثم ، تكون قد تحاشت تماما مسألة انسحاب القوات باعتبارها مفتاح هذا الحل .

ان الاتحاد السوفياتي قد أعلن مرارا وتكرارا انه سوف يسحب قواته من افغانستان بمجرد وقف ما يطلق عليه العدوان من الخارج ، والتدخل في افغانستان وايجاد ضمانات ضده . ونحن جميعا نعلم ان ما يطلق عليه الاتحاد السوفياتي العدوان الخارجي والتدخل في افغانستان هو في الواقع مجرد ذريعة اختلقها من أجل تبرير عدوانه . والآن ، وهو يطلب وقف شيء غير قائم كشرط مسبق لسحب قواته ، فان الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يبرئ نفسه من مسؤولية جريمته العدوانية بينما يوضح انه لا يعترف سحب قواته الملاقا . ان الاتحاد السوفياتي يحم أيضا مقاومة الشعب الأفغاني لعدوانه بأنها تدخل خارجي في افغانستان . ووفقا لهذه الوصمة فان الاتحاد السوفياتي يرفض سحب قواته طالما لم تتوقف مقاومة الشعب الأفغاني له . ان مثل هذه الحجمة الزائفة لا تصلح الا في كشف النوايا الحقيقية للاتحاد السوفياتي من أجل دعم احتلاله العسكري لأفغانستان .

هناك صداقة تقليدية بعيدة المدى بين شعبي الصين وافغانستان ، فعقب اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، فان علاقاتنا التي تقوم على الصداقة وحسن الجوار قد تطورت انطلاقا من المبادئ الخمسة للتعایش السلمي . لقد دأبت الصين على احترام وتأييد سياسة الاستقلال

وعدم الانحياز التي تنتهجها افغانستان ولم تتدخل الحلافا في شؤونها الداخلية . ومن الطبيعي اننا نشعر بقلق عميق ازاء الموقف الخطير الراهن الناتج عن الغزو السوفياتي . اننا نؤيد السعي من أجل تسوية عادلة ومعقولة لقضية افغانستان ؛ ولكننا نعارض تماما أية تسوية سياسية تقوم على أساس قبول الأمر الواقع الذي خلقه المعتدون . ونحن نود أن نؤكد هنا من جديد المبادئ الثلاثة الأساسية الآتية ، والتي ينبغي في رأينا أن تؤخذ في الاعتبار في أية تسوية لمسألة افغانستان : أولا ، على الاتحاد السوفياتي أن يسحب جميع قواته من افغانستان فورا وبغير شروط ، مشيا مع قرار الأمم المتحدة ذي الصلة . ان هذا المبدأ له أهمية رئيسية ، وهو شرط مسبق لأية تسوية . ثانيا ، بعد انسحاب القوات الأجنبية ، ينبغي أن تتاح للشعب الأفغاني الحرية في تقرير مصيره دون أي تدخل من الخارج . ثالثا ، ان تستعيد افغانستان استقلالها ووضعها غير المنحاز .

وبعد تسوية مسألة أفغانستان وفقا للمبادئ الثلاثة السابق ذكرها ، فان الصين من أجل تعزيز استقلال افغانستان وحماية السلم في آسيا ، وفي العالم ، سوف تكون على استعداد للانضمام الى الدول الاخرى المعنية في ضمان دولي ، بأن اقليم افغانستان لن يحتل أو يستخدم للمساس باستقلال وسيادة دول أخرى في هذه المنطقة ، كما أنه لن يكون هناك أي شكل من أشكال التدخل في الامور الداخلية لافغانستان .

ان الغزو والاحتلال السوفياتي لافغانستان يشكل خطرا داهما على الدول المجاورة ، ولاسيما باكستان . ان ما يزيد على المليون من الافغان الذين يلجأون الى باكستان يشكلون عبئا اقتصاديا ثقيلًا على تلك البلد ، التي بذلت جهودا جبارة من أجل تقديم المساعدات الانسانية للاجئين الافغان ، والسعي لايجاد تسوية لمسألة افغانستان . والآن ، فان باكستان وتسع وثلاثين دولة أخرى ، قد تقدمت بمشروع قرار بشأن " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين " . لقد درسنا هذا المشروع بعناية ، واننا نؤيده . ان المشروع يؤكد من جديد القرار ES-6/2 الذي اعتمد في كانون الثاني /يناير من هذا العام ، في الدورة السادسة الاستثنائية للجنة للجنة العامة والذي دعا الى الانسحاب التام الفوري ، وغير المشروط للقوات الاجنبية وهذا يعني القوات السوفياتية - من افغانستان . انه يؤكد من جديد ، حق الشعب الافغاني في تحديد شكل حكومته ، وفي اختيار نظامه الاقتصادي ، والسياسي والاجتماعي ، بعيدا عن أي تدخل خارجي . والحاجة الى الحفاظ على سيادة افغانستان ، وسلامة اراضيه ، واستقلاله السياسي ، وطابعه غير المنحاز . كما أننا نؤيد أيضا فكرة أن نطالب الامين العام بمواصلة تقديم المساعدات بما في ذلك تعيين ممثل خاص بغية تحقيق حل سياسي وفقا لأحكام هذا المشروع . وهذا يعني أن المهمة الاولى الملقاة على عاتق الامين العام ، وممثله الخاص ، هي حث الاتحاد السوفياتي على تنفيذ أحكام مشروع القرار المتعلق بالانسحاب الفوري لجميع قوات الغزو السوفياتية من افغانستان . ويحدونا الامل في أن جميع الاطراف المعنية ، سوف تبذل كل جهد لتنفيذ هذا المشروع تنفيذا صحيحا .

اننا نبحث الحالة في افغانستان ، هنا ، في وقت نجد فيه الشعب الافغاني يعاني من بؤس بالغ . لقد عرف الشعب الافغاني تاريخيا بحبه الجارف للحرية والاستقلال . واليوم ، ومن

أجل الدفاع عن استقلال دولته ، وبقاء أمته ، فان هذا الشعب يحمل أسلحة عفا عليها الزمن ، لمقاومة عدوان دولة عظمى ، ويسدد الضربات القوية للمعتدين . ان الشعب الافغاني قد كسب ثناء الشعوب ، واعجابها في جميع أرجاء العالم ، لروحه البطولية في تحديه للقوة الخاشمة ، لا يخشى في ذلك بذل التضحيات ، ويكافح في صمود وجلد . لقد برهن الافغان بأفعالهم على أن الشعب الافغاني لا يقهر ، وان نضاله يرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الحيوية لشعوب جميع الدول ، ويشكل جزءا هاما من نضال شعوب العالم ضد العدوان ، والتوسع الذي يهدف الى الهيمنة . ان نضاله له أثر هام أيضا من حيث وقف وكبح جماح توسع المهيمنين صوب الجنوب ، مسهما بذلك الى حد كبير في الدفاع عن السلم في آسيا ، وفي العالم . ومن ثم ، فانه واجب على شعوب جميع الدول أن تؤيد وأن تساعد النضال العادل لشعب أفغانستان . اننا على اقتناع تام ، انه بتأييد شعوب العالم أجمع ، فان شعب أفغانستان البطل ، الذي يصر على وحدته ، ونضاله سوف يطرد المعتدين من أراضيه المقدسة ، وسوف يحقق الانتصار باستقلاله الوطني .

السيد غونزاليز ارياس (باراغواي) (الكلمة بالاسبانية) : ان العدوان على

أفغانستان واحتلال القوات السوفياتية لها في نهاية شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ شكل أوضح حالات الانتهاك للمبادئ الأساسية للتعايش السلمي الدولي .

ان هذه المبادئ ، التي تحكم منازمتنا ، مثل احترام الاستقلال الوطني ، ووحدة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والتزام الدول باحترام سيادة الآخرين ، وحق الشعوب في أن تتمتع بحريتها في تقرير مصيرها ، كلها قد انتهكتها الاتحاد السوفياتي ووطأها بالاقدام .

ولسوء الحظ ، فان اللجوء الى التهديدات ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وبصفة خاصة في الدول الصغرى ، مازال مستمرا . ومثل هذه التدخلات قد اتخذت صورا وأشكالا مختلفة ، تتراوح بين الاستخدام الخاشم للقوة العسكرية المتفوقة الى الاساليب الماكرة والمقنعة للتخريب واحداث القلاقل . ويمكن القول بأن الاتحاد السوفياتي رغم الدعاية الديماغوجية ، التي يقوم بنشرها يوميا ، لم يبذل أدنى جهد لتأييد أو الالتزام بمبادئ الميثاق

فيما يتعلق بعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم السماح بالاحتلال العسكري .
وبالمسلك المتعنت الذي ينطوي على الصلف ، والذي لا يمكن مقارنته سوى بالاستعمار القديم ، فان الاتحاد السوفياتي في هذه الجمعية يشترك في تقديم البيانات ، والقرارات التي تهدف الى دعم هذه المبادئ ، المبادئ التي ينتهكها هو نفسه باستمرار ولقد حان الوقت ، أن يطلب المجتمع الدولي ، والدول المحبة للسلام ، من القوتين العظميين أن تتصرفا طبقا للمبادئ التي تدعوان اليها الآخرين وان بلادي التي كانت طوال وجودها المستقل ، ضحية للعدوان ، والاحتلال الاجنبي ، تتفهم وضع شعب أفغانستان الباسل ، وتستنكر بشدة أية جهود ترمي الى اخفاء حقائق خطيرة وراء تفسيرات ذات وجهين لها آثار بالغة على التعايش السلمي للانسانية ، مثل غزو أفغانستان .

ان وفد بلادي غد أيد بقوة قرار الجمعية العامة ES-6/2 الذي يهدف الى ايجاد تسوية سلمية للنزاع ولكن كما كان متوقعا فان التعتت المؤسف والرفض المستمر للاتحاد السوفياتي فسي أن يسحب قواته الى أراضييه غد جعل هذا القرار حبرا على ورق .

ان احتلال أفغانستان وابادة الوطنيين الأفغان بطريضة تخلو من الرحمة ، وخروج اللاجئيين في أعداد متزايدة قد خلق مشاكل مشابهة سياسية وانسانية للبلدان المجاورة وقد تسبب في معاناة ومصاعب كبيرة لهذا الشعب الباسل .

ان عدد اللاجئيين الأفغان الى بعض البلدان المجاورة يدعو الى الذعر ، ويؤدي الى تدهور موقف اللاجئيين الخطير بالفعل في مختلف أنحاء العالم . ان المجتمع الدولي مسؤول عن ايجاد حلول عاجلة ومباشرة لهذه المشكلة ، وهذا ينبغي أن يتم على وجه السرعة نظرا لأن محنة اللاجئيين الأفغان ستزداد سوءا بحلول الشتاء . ولكن علينا ألا ننسى أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الغازي وحتما فان ارادته تعلل تصرفاته .

ان الحجج التي استخدمت لتبرير هذا الاعتداء والاحتلال لا تستند الى أساس . ان القول بأن أفغانستان تستخدم كرأس جسر لصد عدوان امبريالي مزعوم ضد الاتحاد السوفياتي وبأن ذلك كان دافعا عن النفس ضد لصوص يهاجمون أفغانستان عن طريق الحدود هو قول زائف .

أمامنا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.12 . ونحن نؤمن أن هذه الوثيقة تشكّل جهدا مخلصا من جانب المجتمع الدولي من أجل ايجاد حل لهذه الأزمة . ان هذه الوثيقة لا تشير الى البلد المحتل عندما تشير الى انسحاب القوات . وقد كان وفد بلادي يفضل أن يشار الى ذلك صراحة لتوضيح الأمور . ولكننا نحترم رغبة الدول مقدمة مشروع هذا القرار في استخدام صيغة معتدلة وللسعي لمعالجة معتدلة لهذه المشكلة . وانا أدى ذلك الى حل حقيقي فانه يسعدنا أن نكون قد أسهمنا اسهاما ايجابيا . ان الأجهزة الخاصة بتنفيذ مشروع القرار هذا هي أجهزة مرنة . ان الأمر لا يتطلب عقد مؤتمر متخصص ولا يتطلب تشكيل مجموعات متخصصة لن تؤدي الا الى اطالة القضية . وعلى الرغم من فقدان هويتها فان منظمنا التي تمثل كافة البشرية تقريبا ما زالت لديها القوة المعنوية للقيام بذلك . وعلينا أن نستعيد القوة التي تحتاجها الأمم المتحدة لكي تحقق الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها .

ان القرار ES-6/2 قد دعا الى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان حتى يستطيع شعب أفغانستان أن يقرر شكل حكومته وأن يختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل أجنبي ودون تخريب ودون قسر أو قيود من أي نوع . ان مشروع القرار الجديد الذي ينبغي علينا اعتماده يكرر نفس المبادئ التي تشكل الشروط الأساسية لأي حل شامل لهذه الأزمة .

ان الموقف الراهن تكلفه تهديدات خطيرة للسلم والاستقرار والأمن في العالم . لذلك فاننا نؤكد ضرورة التحرك من أجل تحقيق انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان واحترام سيادة هذا البلد وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وطابعه غير المنحاز . كذلك فاننا نحث جميع الأطراف على السعي ليجاد حل ملائم وسنعمل على تأييد أي جهد يضغط به المجتمع الدولي ليجاد حل سلمي لهذا النزاع بما يتفق وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد سليمان (عمان) : بسم الله الرحمن الرحيم ، لقد شرح وفد بلادي موقفه من هذه المسألة في أكثر من مناسبة ، في الدورة الاستثنائية الطارئة وفي المؤتمرات السلامية التي تلتها ، وقد تجلى ذلك في موقفنا بوصفنا احدى الدول الموقعة على الرسالة التي طالبت بادرار بند عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين ، في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين . وقبلها ، سارعت حكومة بلادي في الاعلان الرسمي عن استنكارها للفرضو السوفيياتي العسكري لجمهورية أفغانستان وأكدت مساندة لنضال الشعب الأفغاني ضد الوجود العسكري السوفيياتي في بلاده .

كما انضم وفدنا أيضا ، الى الطلب المؤرخ في ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ والمقدم الى رئيس مجلس الأمن لعقد اجتماع عاجل للمجلس لممارسة مسؤولياته وواجباته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بردع المعتدي وسحب قواته العسكرية من الأراضي الأفغانية .

وكما نعلم جميعا ، لم يتمكن مجلس الأمن من ممارسة مسؤولياته بسبب تصويتات التحديد السوفيياتي السلبي على مشروع القرار الذي تقدمت به الدول غير المنحازة من أعضاء المجلس ، رغم حصول المشروع على الأصوات اللازمة لاعتماده .

وبسبب هذا الفشل ، انعقدت الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة وتبنت بعد المداولات قرارها رقم A/RES/ES-6/2 بأغلبية ١٠٤ صوتاً . ومما يدعو للأسف اليوم أن هذا القرار الذي أجاز بأغلبية ساحقة باق دون تنفيذ مع استمرار العدوان المسلح على الشعب الأفغاني الأمر الذي يشكل خرقاً صارخاً لمبادئ الميثاق التي تطالب الدول بعدم التهديد أو استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية للدول .

إن استمرار هذا العدوان والتدخل العسكري السافر وتواجده لا يثير الخلق العميق في العالم الإسلامي فحسب ، بل يتعارض أيضاً مع أسس ومبادئ الميثاق وحركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي أجمع . وأود هنا أن أذكر الجمعية الموقرة بمضمون الفقرة ٢٤٥ من إعلان دول عدم الانحياز في مؤتمر القمة السادس ، وهنا أقتبس :

” أكد المؤتمر ، من جديد ، تمسك بلدان عدم الانحياز بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حيث أن هذا المبدأ هو من المبادئ الرئيسية لعدم الانحياز ، وأصر على أن انتهاك هذا المبدأ هو أمر غير مقبول تماماً ولا يمكن تبريره في ظل أي ظرف ولا يتماشى مع الالتزامات التي يتعهد بها أعضاء الأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة” .
(A/34/542, annex, para. 245)

لقد سبق أن فندت في الدورة الاستثنائية الطارئة الادعاءات القائلة بأن القوات السوفياتية تدخلت في أفغانستان بناءً على طلب الحكومة هناك لنصرة الشعب الأفغاني ، فالحقيقة السافرة هي أن القوات السوفياتية اليوم تحارب الشعب الأفغاني نفسه ، وأنباء المعارك ومقاومة الشعب الأفغاني تتواتر كل يوم ، وما زال اللاجئون يتوافدون خارج حدود أفغانستان في أعداد متزايدة .

ومن الجليّ ، ان استمرار الاحتلال العسكري في أفغانستان هو من أجل حماية نظام رفضه الشعب الأفغاني البطل المتمسك بتقاليد الوطنيه وتحاليم دينه الحنيف وايمانه باستقلاله . وما انتهك في أفغانستان ، سيدى الرئيس ، هو الحق المقدس للشعب . في تقرير مصيرها بنفسها وصياغة نمط حكومتها ونظامها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون أى تدخل خارجي أو قسر ، ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين حيال مثل هذه التصرفات التي تهدد جميع الدول الصغيرة والشعوب المسالمة ، كما تهدد الأسس التي تقف عليها منظماتنا هذه ، والتي تبني عليها أسس العلاقات الدولية .

والجمعية العامة ، مطالبة الآن بتأكيد ما سبق أن قررته بأغلبية كبرى بشأن العدوان على أفغانستان ، وعلى الاتحاد السوفياتي من جانبه أن ينسحب فوراً طبقاً لمقررات الجمعية العامة حتى يبرهن أن مبادراته بتقنين عدم التدخل والهيمنة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية مبادرات مخلصه وليست للاستهلاك الدعائي .

لقد تبني المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في أيار/مايو الماضي عدة مبادئ أساسية لحل المشكلة الافغانية وهي : أولاً ، انسحاب القوات العسكرية السوفياتية الفوري والكامل وغير المشروط من أفغانستان . ثانياً ، إعادة صورة أفغانستان المستقلة وغير المنحازة . ثالثاً ، احترام حق الشعب الافغاني في تقرير مصيره واختيار حكومته الخاصة حسب رغباته دون أى تدخل أجنبي . رابعاً ، ايجاد ظروف تسمح بعودة اللاجئين الافغان الى أراضيهم بأمان وشرف .

وغني عن القول ، ان هذه المبادئ ، هي العناصر الأساسية ايضاً لقرار الجمعية العامة رقم A/RES/ES-6/2 . ويعتقد وفدي أن الخطوة الأساسية الاولى نحو استعادة الاستقرار في المنطقة هي الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات السوفياتية ، اذ يتعذر في نظارنا التوصل الى أية تسوية سياسية في ظل الاحتلال والانتهاك السافر لكل ما استقر عليه القانون والعرف الدوليين .

واهتمام وفدي هنا نابع من التهديد الذي يشكله هذا الاعتداء على السلم والاستقرار في المنطقة أولاً وعلى الصعيد الدولي ككل . كما يشكل هذا الانتهاك أيضاً تهديداً

مباشراً لكل الدول الصغيرة التي يجب أن تنصرف الى تنمية مواردها البشرية والطبيعية في
مثل من الطمأنينة والاستقرار الدولي آمنة على نفسها من التدخل في شؤونها .
ويجب على الدول الكبرى أن تعي مسؤولياتها في تثبيت التعاون والتفاهم الدولي الذي
لن يتأتى في نظرنا الا باحترام سيادة واستقلال كل الدول احتراماً تاماً غير منقوص .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥